جامعة زيان عاشور – الجلفة
Zain Achour University Of Djalfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Low And Poltical Sciences

قسم الحقوق

الإدارة المحلية ومقوماتها في التشريع الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الدولة و المؤسسات

اعداد الطالب
بلقاسم بن خليف

اشراف الاستاذ
– د. حميد محديد

لجنة المناقشة:

- د / أ نوري عبد الرحمان رئيسا
- د / أ حميد محديد مقررا
- د / أ بن علي خليل ممتحنا

الموسم الجامعي
2021-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

" **لـئـن شكـرتـم لأزيـدنـكـم** "

أتوجه بالحمد و الشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا البحث فالحمد الله حمدا كثيرا، وكما أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان و التقدير للأستاذ الفاضل الدكتور **محديد حميد** لتفضله الاشراف على هذا البحث رغم مهامه والتزاماته الكثيرة ، وعلى ما قدمه لي بسعة صدر وصبر جميل في توجيهي وإسداء النصائح حيث كان له عظيم الأثر في إتمام هذا البحث فجزاه الله عني كل خير وأطال الله في عمره وأدام عليه الصحة والعافية ليظل ذخرا للعلم.

و لا يسعني ايضا الا ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة بحثي هذا وصرف بعض اوقاتهم الثمينة في قراءته فلهم جميعا مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير فجزاهم الله عني خير الجزاء

بن خليف بلقاسم

الاهداء

- الى معلم الامة وامام المرسلين ،محمد صلى الله عليه وسلم

الى والدي العزيزين حفظهما الله واطال في عمرهما .

الى زوجتي العزيزة التي لطالما ساندتني وكانت السراج الذي ينير دربي وام اولادي ودعمي ومن شجعتني لاستكمال دراستي العليا

الى اصحاب الفضل من اهل العلم علي ، الى جميع استاذاتي و أساتذتي عرفانا على ما بذلوه من جهد واخص بالذكر

الدكتور مخلط بلقاسم و الدكتور محديد حميد ،

وكل زملائي وزميلاتي في الدراسة وطاقم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة الى كل من تذكرهم عقلي ونسيهم قلمي

بلقاسم

المقدمة

يعتبر نظام التسيير المركزي من أهم مكونات الاساسية لأيالنظام السياسي في العالم ، باعتباره العمود الفقري للتنظيم الإداري في أي دولة ، فالنظام السياسي في ما مضي كان يعتمد كلياً على تركيز كل سلطاته على الهيئات الإدارية المركزية بهدف الحفاظ على الوحدة الترابية للدولة ، وللحفاظ على الاستقراربها. ولكن مع التقدم التكنولوجي و تزايد المسؤوليات على السلطات المركزية، ومواجهة دول العالم الثالث متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية تتبنى منهجا لا مركزيا في ادارة شؤون الدولة و المجتمع ، فلم تعد المشاريع والبرامج المركزية قادرة على النجاح في ظل المتغيرات الدراماتيكية الغير مسبوقة في النظامين الحكومي والاقتصادي ، فقد تعززت فكرة الديموقراطية السياسية و ساد مفهوم وممارسة التوجه الى السوق الحر لمواجهة المشكلات الاقتصادية وما تبعه من خصخصة وتنازل الحكومات عن كثير من وظائفها التقليدية لصالح بعض الهيئات والمؤسسات اللامركزية و القطاع الخاص.

هذا ما دفع الى الاخذ بنظام الادارة المحلية وهو اسلوب في اللامركزية الادارية حيث تقوم بموجبه الحكومة المركزية في العاصمة بتفويض جزء من صلاحياتها الادارية الى هيئات محلية في المناطق الجغرافية المختلفة في اقليم الدولة

وتبعا لذلك فإن الإدارة المحلية تعتبر تنظيم إداري محلي خاضع لقوانين وأنظمة وتعليمات وتوجيهات صادرة عن الحكومة المركزية الممثلة بوزاراتها المختلفة في الدولة، مما يعني هنا أنها تابعة تنظيميا إلى التنظيم الإداري للدولة.

وبهذا المعنى فان الإدارة المحلية تختلف عن فروع الوزارات المركزية الموجودة في مناطق الدولة والتي تبقى امتدادا لهذه الوزارات، ولا تتمتع باستقلال تنظيمي أو إداري أو المالي انما تعتبر نوعا من عدم التركيز الإداري ، أما الإدارة المحلية فتمثل أجهزة تنظيمية وإدارية ومالية لها مدى من الاستقلال تحدده الحكومة المركزية، و لها شخصية معنوية مستقلة وصلاحيات تنبع من ذلك ويتم تفويضها إليها من قبل الحكومة المركزية

حيث تتمتع بسلطات إدارية في منطقتها فقط، بينما تحتفظ الحكومة المركزية بحق تقرير الأمور في المنطقة المحلية لاسيما في اتخاذ القرارات الرئيسية ورسم السياسات العامة.

وتكمن أهمية دراسة الموضوع كون الموضوع الجماعات المحلية ذو اهمية كبيرة خاصة من الناحية العلمية والعملية، اما بالنسبة للأهمية العلمية من خلال ابراز اهم الدراسات المتعلقة بدور الجماعات المحلية ومقوماتها مع تحديد مدى نجاعة قيامها بدورها الذي استحدثت من اجله.

أما الأهمية العملية فترتبط اساسابتحقيق احتياجات المواطنين المحليين وتسهيل طرق عيشهم في شتى المجالات باعتبارها الهيئات الأقرب إليهم و لأدرى بمشاكلهم من الإدارة المركزية.

واستهدف من خلال هذه الدراسة الوقوف حول واقع و تحديات الادارة المحلية من خلال التعرف على خصائصها ووظائفها واسس نجاحها واهم معوقاتها ،مع الكشف عن الدور الجوهري والمهم الادارة المحلية ، كما تعد محاولة لحصر السلبيات والنقائص التي تعاني منها وسبل تقويمها واصلاحها.

كما تشكل هذه الدراسة منطلقا لتساهم في البناء الاداري السليم لنظام الادارة المحلية ووفقا لأسس علمية هادفة لتحقيق الفهم السوي وان تكشف بحيادية عن العلل والامراض وما يمكن توخيه بغية الوصول للغايات والمرامي المنشودة .

اما عن الاسباب التي دعتني الى اختيار هذا الموضوع فهناك اسباب ذاتية واخرى موضوعية اما عن الاسباب الذاتية فيعبر عنها اهتمامي الشخصي بموضوع الادارة المحلية و الرغبة في التعمق في دراسته بصفة عامة ، كما انه يدخل ضمن نطاق تخصصي الدراسي و قربه من مجالي المهني كوني موظف ببلدية .

أما الأسباب الموضوعية التي دعتني لاختيار هذا الموضوع فتكمن بمحاولة الفهم أكثر بنوع من التفصيل لنظام الإدارة المحلية ومقومات نجاحه ومعوقاته وتحديد الدور المحوري والمركز المرموق التي أضحت تحتله الادارة المحلية وازدياد الاهتمام بها في عصرنا

الحالي ، كما تعد باعثة على ديمقراطية الحكم ومؤشرا هاما لرشادة الحكم والادارة وباعتبارها الاسلوب الافضل في تمكين الافراد من حكم انفسهم بأنفسهم.

وتعتبر التحولات التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الماضية مؤشر أساسي لدفع السلطات المركزية التخلي عن بعض وظائفها ومنحها إلى مكونات أخرى تنتمي للنظام السياسي الرسمي في إطار علاقة تشاركية وهو ما اخذت به الجزائر خاصة البلدية والولاية وذلك بعد الانفتاح السياسي و الاداري الذي عقب دستور 1989 ، هاته الهيئات التي عرفت محاولات تطوير وترقية في عديد من القوانين والمراسيم بهدف تطوير اداءها .

وعليه يمكن طرح الاشكالية الاتية :

الى أي مدى يمكن اعتبار تفعيل وتأهيل دور الإدارة المحلية مرتبط بترقية مقوماتها؟ و للإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا نعني بالإدارة المحلية؟ كيف نشأت وماهي مواصفاتها الهيكلية و القانونية؟.
- وماهي خصائص واهداف نظام الادارة المحلية في الجزائر؟.
- وهل ثمة تحديات تثبط من دورها على المستوى المحلي؟.
- كيف يمكن تفعيل دور الجماعات المحلية من خلال ترقية مقوماتها؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدت على المنهجين هما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، من خلال المنهج التاريخي سيتم رصد وسرد أهم المراحل التاريخية التي مر بها نظام الإدارة المحلية في الجزائر وتطورها إلى يومنا هذا ، أما المنهج الوصفي التحليلي الذي سأتوخى منه مساعدتي في تحليل و وصف النصوص القانونية واستخلاص موقف المشرع الجزائري الذي يرتكز على الوصف الدقيق والتفصيلي لظاهرة محل وموضوع الدراسة.

وفي ما يخص الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع فيمكن تبيانها في مايلي:

- دراسة قام بها الباحث "عثمان عزيزي" بجامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2008 في مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التهيئة العمرانية

بعنوان (دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة –دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة). بحيث تطرق الباحث إلى عرض ماهية التنمية وأبعادها، ودور الإدارة المحلية في مجال تحقيق التنمية المحلية، وقام بدارسة وضعية التنمية المحلية في والية خنشلة من خلال إبراز وضعية التنمية في بلدية قايس وبلدية الرميلة، من خلال التعريف بالبلديتين وابراز مصادر تمويلهما وحجمهما، وتطرق لدور المجتمع المحلي في المشاركة مع القائمين على تسيير الشؤون المحلية في احداث التنمية وخلق الاستقرار الاجتماعي.

– دراسة ثالثة قام بها الباحث " شويح بن عثمان" بجامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة2011/2010، في مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في القانون العام، بعنوان (دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية) بحيث تطرق الكاتب في دراسته إلى النظام القانوني للجماعات المحلية ونظم إدارتها في الجزائر كوسط للتنمية المحلية، ثم تناول الدور التنموي للبلدية، من خلال ابراز مظاهره وآلياته، وتطبيقاته، مدعماً ذلك بنماذج تطبيقية عن المشاريع التنمية بالبلدية. و أخيراً قام باستخلاص النتائج التي توصل إليها مقترحا مجموعة من الحلول، إدراكاً منه بأن التنمية المحلية هي اهتمام يخص جميع أطراف المجتمع.

وللإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين : الفصل الأول موسوم بعنوان ماهية الإدارة المحلية وهو مقسم الى مبحثين.

حيث تم تخصيص المبحث الأول لتحديد مفهوم الادارة المحلية ، الذي تطرقت فيه ضمن الفرع الاول لتعريف الادارة المحلية من خلال تحديد مفهوم الولاية والبلدية ، ثم مراحل نشأة نظام الادارة المحلية في الفرع الثاني ،اما المطلب الثاني فتناولت من خلاله خصائص واهداف الادارة المحلية حيث خصص الفرع الاول للخصائص اما الفرع الثاني فتطرقت من خلاله للأهداف الإدارة المحلية.

أما المبحث الثاني فتم فيه دراسة مستويات ومهام ووظائف الادارة المحلية فتم تخصيص المطلب الاول لمستويات الادارة المحلية فخصصت فيه الفرع الاول لدراسة الولاية كأحد عناصر الادارة المحلية اما الفرع الثاني فخصصته لدراسة البلدية كقاعدة اقليمية لنظام الادارة المحلية اما المطلب الثاني فتم دراسة ضمنه وظائف ومهام الادارة المحلية وختمت هذا الفصل بخلاصة .

في ما تعلق بالفصل الثاني فتم عنونته بـ: مقومات نظام الادارة المحلية ومعوقاته ، حيث قسم الى مبحثين، تم تخصيص المبحث الاول لتحديد مقومات وعوامل نجاح الادارة المحلية ومعوقاتها، حيث قمت بدراسة المقومات وعوامل النجاح في المطلب الاول ، ما المطلب الثاني فقد تناولت فيه معوقات نظام الادارة المحلية .

أما المبحث الثاني فتم عنونته بإصلاح وعصرنة الادارة المحلية في الجزائر فتم التطرق في المطلب الاول فيه لإصلاح الادارة المحلية وهو مقسم الى فرعين الفرع الاول فتم التطرق من خلاله لدراسة الاصلاح واعادة تأهيل الادارة المحلية اما الفرع الثاني فتم تخصيصه لدراسة أسباب ودواعي الإصلاح الإدارة المحلية و أهدافه، أما الفرع الثالث فتم التطرق من خلاله الى اليات ومواطن اصلاح الادارة المحلية، اما المطلب الثاني فتم تخصيصه لدراسة عصرنة الادارة المحلية مخصصا فرعه الأول لتكريس الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية اما الفرع الثاني ام الفرع الثاني فتم تخصيصه لاشتراك المواطن كأداة لترقية عمل الإدارة المحلية – الديمقراطية التشاركية–.

الفصل الاول
ماهية الإدارة المحلية

اقتضى التقدم العلمي الكبير وما نجم عنه من التطور السريع في شتى مناحي الحياة بمختلف مستوياتها وما نجر عنه من تزايد كبير في اعداد السكان و ارتفاع رغبتهم في تنمية مجتمعاتهم وحاجاتهم المتزايدة من الخدمات من حيث الكم والنوع – اقتضى هذا كله – القاء عبئ كبير على الدولة فازدادت مهامها الرامية لتحقيق اهدافها ولم تعد قاصرة على تحقيق الامن لمواطنيها وتحقيق العدالة بينهم ، بل تعدتها الى ضرورة التأثير في حياتهم في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية من اجل تحقيق الديمقراطية في استغلال الثروات وتوزيعها وتقديم خدمات عامة بغية تحقيق الرفاهية لمجتمعاتها.

هذه الواجبات التي اثقلت كاهل السلطات المركزية مما اضطرها الى التنازل عن جزء من مسؤولياتها الادارية ومنحها لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها وتحت مراقبتها واشرافها وهي ما عرفت بـ الادارة المحلية بهدف تقريب الادارة من المواطن وارساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين وتقديم الخدمات الاساسية للسكان والمساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشاكلهم بفعالية وسرعة.

وسأقوم من خلال هذا الفصل بإلقاء الضوء على ماهية الادارة المحلية من خلال ابراز مفهومها وتطورها التاريخي وخصائصها وأهدافها في المبحث الأول، ثم مهام ووظائف ومستويات الادارة المحلية في المبحث الثاني.

المبحث الاول: ماهية الادارة المحلية

عملت الجزائر منذ الاستقلال على ارساء قواعد اللامركزية ، حيث عمدت الى انشاء الادارة المحلية والمتمثلة في الولاية والبلدية من اجل القيام بتسيير مرافق الاملاك العمومية ، وكذلك السهر على توفير الامن للمواطنين وتوفير الحاجات الضرورية لهم ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم الادارة المحلية ومراحل نشأتها ، بالإضافة الى خصائصها واهدافها ، مستوياتها وكذا مهامها وظائفها.

المطلب الاول: مفهوم الادارة المحلية

إن مفهوم الإدارة المحلية من اكثر المواضيع دراسة من طرف الباحثين والمفكرين لما يحتله من مكانه مهمة داخل المجتمعات ، لذا سنتطرق الى اهم ومختلف المحاولات لتحديد مفهومه ، مع دراسة اهم المحطات التاريخية لتبلور هذا المفهوم في الجزائر.

الفرع الاول: تعريف الادارة المحلية

تعرف الإدارة المحلية من الناحية الاصطلاحية على أنها "المناطق المتحدة جغرافيا، والتي تمارس نشاطاها المحلي بواسطة هيئات منتخبة، وتكون خاضعة لرقابة السلطة الوصية. وهي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية والمحلية، وذلك بهدف أن تتفرغ الأجهزة المركزية لرسم السياسات العامة للدولة، و تترك للإدارة الإقليمية تسيير مرافقها بغرض مساعدة الحكومة على تطبيق مشاريعها،على يتم ضمان استقلالية هيئاتها الإدارية والتمتع بالشخصية المعنوية وخضوعها لرقابة السلطة المركزية في إطار ما يكفله القانون.[1]

وتعرف الإدارة المحلية على انها اسلوب اداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي على ان يشرف على ادارة كل وحدة هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها ، و تعمل على الاستغلال الامثل لمواردها الذاتية ، و ترتبط في ذلك بالسلطة

[1] عبد الله ولد السيد احمد فل، **دور الادارة المحلية في تسيير الخدمات العامة** ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، سنة 2006/2005 ، ص .48

المركزية من خلال تنفيذ السياسة العامة للدولة و العلاقات المحددة في الدستور والقانون[1]

كما يعرفها محمد الصغير بعلي بانها: النظام الاداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الادارية بينم الادارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات ادارية اخرى إقليمية او مصلحة مستقلة قانونيا عن الادارة المركزية ، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الادارة [2]

وتختلف تسمية الإدارة المحلية من دولة إلى أخرى، فهناك من يسميها بالحكم المحلي مثل الدول الأنجلو–ساكسونية كبريطانيا، ومن يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية (Administration Locales) مثل فرنسا ومستعمراتها القديمة.[3]

اما من الناحية القانونية فتعرف الادارة المحلية بأنها "هيئات لامركزية تمنح لها الشخصية المعنوية ، وتتقرر لها ذمة مالية ، وتكون محلا لحقوق وواجبات ، مع ارتباطها بالسلطات المركزية التي تحتفظ لنفسها بحق الاشراف والرقابة و الوصاية على اعمال الهيئات اللامركزية" ، للإدارة المحلية تنظيمين اداريين وهما نظام الولاية و نظام البلدية.

اولا: نظام الولاية:

وهي الجماعة الإقليمية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضاالدائرة الإدارية غير المركزية للدولة، وتشكل بهذه الصفة كفضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.

وتنشأ الولاية بالقانون الذي يحدد اسم الولاية ومركزها الإداري والتعديل في حدودها الإقليمية، ويتم بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية وباقتراح من المجلس

---

[1] سهام شباب ، اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية (دراسة تطبيقية : حالة بلدية جيجل)، رسالة ماجستير ،جامعة ابي بكر ،تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية و والتجارية وعلوم التسيير ،سنة 2012 ، ص 03

[2] شعبان فرج ،"مداخلة بعنوان استراتيجية التنمية المحلية من مدخل تمكين الادارة المحلية في اطار الحكم الراشد "، ملتقى الوطني الرابع، جامعة يحيى فارس، المدية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 10–11 مارس2010 ، ص09

[3] عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، مذكرة ماجستير، جامعة خنشلة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2008، ص12

الشعبي الولائي، و ويعرفها قانون 12-07 في مادته الأولى: "أنها الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير لممركزة للدولة وتتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات المحلية والدولة ".[1]

ثانيا : نظام البلدية

وتعرف البلدية بموجب القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 على انها "جماعة اقليمية قاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون "[2] ،حيث يعتبرها المشرع الجزائري القاعدة الادارية اللامركزية على مستوى الدولة ، فهي تمثل فضاء لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية من خلال مشاركتهم في مداولات المجلس الشعبي البلدي بهدف التعرف على طلباتهم ولحاجياتهم ، ذلك ان البلدية تتمتع بالمالية المحلية المستقلة عن السلطة المركزية.

الفرع الثاني: نشأة و تطور الإدارة المحلية

إن التطرق إلى بداية نشأة الادارة المحلية يستلزم علينا الحديث عن مراحل تطور هذا النظام والوقوف عند ابرز المحطات التي مر عليها وبحسب التطورات التي مرت بها الجزائر عبر العصور ، ولعل القصد من ذلك الاجراءات التي كرست التفكير في بناء هذا النظام وهو ما اثر ومازال يؤثر الى يومنا هذا وسنتطرق الى مراحل تطور نظام الادارة المحلية بالجزائر الى ثلاث مراحل ،حيث سنخصص المرحلة الاولى لدراسة نظام الادارة المحلية قبل الاستقلال اما المرحلة الثانية فستنطرق لنظام الادارة المحلية بعد الاستقلال في اطار نظام الحزب الواحد، اما المرحلة الثالثة فسنعرج على سير الادارة المحلية وفقا

[1] انظر المادة 01 من القانون 12-07 ، المتعلق بالولاية ، المؤرخ في 21 فيفري 2012 ، الجريدة الرسمية ، العدد12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري2012 ،ص 08-09 .

[2] انظر المادة 01 من القانون 11-10 ، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان2011 ، الجريدة الرسمية ، العدد37، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011 ، ص 7

لنظام التعددية الحزبية.[1]

اولا: الادارة المحلية قبل الاستقلال

ان النظام الاداري الحالي ماهو الا نتيجة طبيعية لتطور لسير الادارة المحلية وفقا لمتغيرات تاريخية وسياسية وجغرافية وثقافية ، من خلال هذا العنصر سنتطرق الى التطور التاريخي لتنظيم للإدارة المحلية قبل الاستقلال وفقا لما يلي :

أ- **في العهد العثماني** : نظرا لتدخلات الخارجية والهجمات التي كانت تشهدها الجزائر قبل الاستعمار خاصة من اسبانيا وايطاليا و احتلالهم لجزء من الموانئ الجزائرية وفرض الجزية على مواطنيها، لجئت الجزائر لطلب المساعدة من الدولة العثمانية القوية آنذاك.[2] لإنقاذ المدن الجزائرية من الاحتلال الامر الذي تم وفقا لبنود فرض الحماية ما ادى بدولة العثمانية لبسط سلطتها على باقي المدن الجزائرية فعملت على تقسيمها الى مقاطعات اقليمية بسبب كبر مساحة الجزائر عجزت الدولة التركية على وضع كامل القطر الجزائري تحت يد حاكم واحد فقسمته الى اربعة ولايات احداها تحت تصرف الباشا مباشرة والولايات المتبقية مكلفين بأمور الادارة والحماية و ادخال الضرائب واطلق على المقاطعة آنذاك اسم البايلك[3]، ودام الحكم العثماني للجزائر ثلاثة قرون (1518-1830) ومر بأربعة مراحل وهي مرحلة البايلربايات، مرحلة البشوات، مرحلة الاغوات، ومرحلة الدايات.

1- مرحلة البايلربايات(1514-1587): تمثلت في عصر الازدهار الثقافي والاداري في الجزائر ولقد ساهم مهاجرو الاندلس في تنمية البلاد ووظفوا خبراتهم في ترقية المهن وتقوية الاقتصاد ولقد عرفت هذه الفترة نظاما اداريا مركزيا شديدا من خلاله يصدر البـاي اوامره الى ولاة المناطق حيث يتولى تعيينهم وعزلهم وكانت صلاحية تعيين الاحكام بيد

---

[1] الشيخ سعيدي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية ،اطروحة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بلعباس ، سنة 2007 ، ص 105

[2] محمد علي ، مدى فعالية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الاداري الجزائري ،مذكرة ماجستير في قانون الادارة المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ، سنة 2012 ، ص09

[3] محمد العربي سعودي ، المؤسسات المحلية في الجزائر (الولاية، البلدية) ، 1516-1962 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، صص22،23

السلطان العثماني بنفسه ، كما منح هذه السلطة ايضا لرياس البحر.

2- مرحلة الباشوات(1587-1659): تميزت هذه المرحلة بإقرار السلطان العثماني على إلغاء لقب الباي وتعويضه برتبة الباشا الذي يتم تعيينه لمدة 3 سنوات.

3- مرحلة الاغوات (1659-1671)تميزت هذه الفترة بالفوضى والاضطراب والتمرد على الحكم واضمحلال النفوذ العثماني وعزل رياس البحرللباشا وتعويضه بقائد اطلق عليه اسم الاغا وحددت مدة حكمه بسنتين.

4- مرحلة الدايات من خلال إسترضاء السلطان العثماني والاعتراف بسطوته من طرف حكام في الجزائر، استفادوا من ترقية وتقوية منصب الداي وزيادة صلاحياته ،الذي تحصل على استقلال عن الحكم العثماني اصبح يعين من طرف الديوان العالي ولا يلعب السلطان أي دور في تعيينه بل يصدر السلطان مرسوم لتثبيت الديوان العالي بالجزائر. [1]

وعرفت الجزائر ابان العهد العثماني نظام ادارة محلية الى جانب سلطة مركزية فكانت اجهزة الدولة تتكون من:

- **الداي:** رئيس الدولة (الحاكم العام) وهو القائد العام للجيش ويتم انتخابه من طرف الديوان العالي .

- **الديوان العالي :** وهو مؤسسة شبيه في اختصاصه الى مجلس الوزراء ، ويساعد الداي ويتكون من شخصيات مدنية وعسكرية تشرف على تسيير الدولة في المسائل المالية والعدالة والامن ويضم قاضيا ومفتي وخزناجي (مسؤول عن خزينة الدولة) والأغا (قائد الجيش البري)، وخوجة خيل وهو المسؤول عن جمع الضرائب، وبيت المالجي وهو المسؤول عن الاموال الموروثة، وفي هذا العهد قسمت الادارة في الجزائر الى اربعة مقاطعات تتمثل في دار السلطان وتتمثل في الجزائر العاصمة وضواحيها وتمتد هذه المقاطعة من تنس شرقا الى مدينة شرشال غربا ويحدها من الجنوب بايلك التيطري.[2]

[1] محمد العربي سعودي ، مرجع سابق ، ص 10.

[2] محمد علـي ، مرجع سابق، ص 12

اما المقاطعة الثانية فتمثل بايلك الشرق وتمتد حدوده من البويرة الى الحدود التونسية شرقا ويشمل قسنطينة، عنابة، سكيكدة، جيجل ،تبسة، الاوراس ، المسيلة، سطيف بسكرة، ورقلة، والمقاطعة الثالثة هي بايلك الغرب و تبدأ حدوده من ولاية عين الدفلى الى غاية الحدود المغربية ويشمل وهران ، تلمسان، معسكر، مستغانم ، غليزان ، سعيدة ،شلف ، و هذه المنطقة يحكمها داي وهران ، المقاطعة الرابعة هي بايلك التيطري ويشمل الولايات المدية ،الجلفة، الاغواط ، بوسعادة، سور الغزلان، تيزي وزو ، هو عمالة داي قسنطينة.[1]

ثانيا: الادارة المحلية في عهد الاستعمار

اعتمدت السلطات الفرنسية في ادارتها للجزائر آنذاك سياسات متعددة ، فكانت تلجأ في عديد المرات بالاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ وسط المواطنين ، واحيانا الاستفادة من النظم التي كانت سائدة وعرف تسيير الادارة المحلية عدة مراحل نحددها في مايلي:

أ-**المرحلة الاولى (1830-1887)**:وقسمت الجزائر الى ثلاث اقاليم وهي:

الاقاليم المدنيةيقيم فيها الأوربيون ، وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا و المناطق العسكرية يسكنها جزائريون ، وتخضع للإدارة العسكرية ،والمناطق المختلطة وتحتوي على العنصر الاوروبي ، وعدد قليل من المواطنين الجزائريين ويخض الاوروبي للإدارة المدنية ويخضع المواطن الجزائري للإدارة العسكرية، وقد انشات في هذه المرحلة مكاتب العربية لتسهيل الاتصال بين الحاكم والسكان.

ب-المرحلة الثانية:(1887-1954): واعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا،حيث قسمت الجزائر الى ثلاث ولايات وهي الجزائر ، وهران ، قسنطينة وعلى راس كل ولاية والي ويساعده مجلس الولاية ، ثم قسمت الولايات الى بلديات حسب التواجد الاوروبي.

1-القسم الاوروبي: في الشمال حيث يتركز العنصر الاوروبي حيث اقيمت مجالس بلدية ذات صلاحيات كاملة كما هو الحال في فرنسا بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية .

[1] محمد العربي سعودي ، مرجع سابق ، ص 11

2-القسم الثاني: وضم البلديات الاهلية ،تواجدت في مناطق الجنوب (الصحراء) وبعض المناطق الوعرة والنائية في الشمال وتميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري.

وتجدر الاشارة ان نشوء نظام البلديات في هذه الفترة كان بسبب التغيرات التي حدثت في النظام الفرنسي وتطور حركة الاستيطان والضغوط الممارسة من طرف المعمرين ورد فعل المقاومة الجزائرية، اما من حيث دور البلديات فإنها لم تقم باي دور لخدمة الشعب الجزائري بل كانت اداة ارادية فقط تسعى لتلبية مصالح الاقلية الاوروبية .[1]

ج- مرحلة سير الادارة المحلية اثناء الثورة التحريرية (1954-1962)

بعد مؤتمر الصومام سنة 1956 فكر قادة الثورة في هيكلة للثورة ما افرز عدة قرارات هامة ولعل من اهمها انشاء تنظيم اقليمي للبلاد وخلق ادارة محلية خاصة بكل وحدة اقليمية ، حيث قسمت الجزائر الى 06 ولايات وكل ولاية قسمت الى مناطق و كل منطقة بدورها الى نواحي وكل ناحية الى قسمات وبذلك تجسدت السلطة المحلية ، و تأسس التنظيم الاداري للولاية على اساس مبدأ القيادة الجماعية من خلال انشاء الولاية ومهامه موزعة على الشؤون السياسية و العسكرية والاتصال والاخبار ، و هو مؤطر بمكاتب واجهزة ادارية ن اما المجالس الشعبية البلدية فقد انشاتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم بالجيش جبهة التحرير الوطني ولقد غطت المجالس الشعبية البلدية اثناء الثورة كل الارياف والقرى واصبحت تسيرها هيئة جماعية منتخبة ويقودها رئيس يسمى شيخ البلدية وتنوعت مهامها من خلال الاشراف على التعليم ومحو الامية ،الشؤون الدينية إلى الشؤون المالية واصبحت ادارة البلدية موازية للإدارة الاستعمارية.[2]

ثالثا: الادارة المحلية بعد الاستقلال (1962-1988)

ورثت الجزائر بعد الاستقلال هيئات محلية تمتاز بالعجز وقلة الموارد والإمكانيات، زيادة على انها كانت تجسد اهداف ومصالح الاقلية الاوروبية في الجزائر وهو الدافع

---

[1] بوكعباش نوال ، تأثير الموارد البشرية على تنمية الادرة المحلية في الجزائر ، دراسة حالة ولاية جيجل ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، سنة 2011 ، ص 103.

[2] المرجع نفسه ، ص 114

الذي جعل القيادة السياسية في الجزائر تعمل على اصلاح واعادة تنظيم الادارة المحلية و التخلص من الارث الاداري الاستعماري البعيد عن اهتمامات السكان ، ابتداء من سنة 1962 الى غاية 1969.[1]

بحيث عرفت الجزائر إصلاحات تدريجية بموجب الامر 24-67 المتعلق بالبلدية.[2] ، ثم الامر 38-69 المتضمن قانون الولاية[3]، والذي عدل بموجب القانون 09-81 ، كما جاء القانون 09-84 المتعلق بالتنظيم الاقليمي[4] ، حيث كان عدد البلديات الموروث عن الاستعمار مرتفعا 1578 بلدية ، تعاني اغلبها من قلة الامكانيات البشرية و الموارد المالية بسبب صغر حجمها اساسا، وهو الامر الذي ادى لصدور مرسوم بتاريخ 16ماي 1963 يقلص عدد البلديات الى 632 بلدية حتى انه تم الغاء اكثر من نصفها بهدف تخفيض من ازمتها المالية واحتياجاتها و وسائلها الخاصة. [5]

وتميزت هذه المرحلة بانتهاج الاحادية الحزبية نظاما سياسيا و الاشتراكية منهجا اقتصاديا بحيث انعكس هذا على مفهوم البلدية والولاية في نظر القانون وتم تكريسه دستوريا من خلال دستور 1963 و دستور 1976 حيث كانت البلدية في خدمة الفلسفة الاشتراكية و نموذج الافضل لمد جسورها على القاعدة الشعبية [6]

---

[1] اعراج سليمان ، دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة ، dspace.univ.biskra.dz، الاطلاع في يوم 19-06-2021 .

[2] الأمر رقم(67-24) ،المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 1967/01/18 ،الجريدة الرسمية، العدد 06 ،المؤرخة في 1967/01/18.

[3] الأمر رقم(68-38) ،المتعلق بالولاية، المؤرخ في 1969/05/23 ،الجريدة الرسمية، العدد 44 ،المؤرخة في 1967/05/23.

[4] القانون رقم 09-84 ، المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد ،المؤرخ في 1984/02/04 ، الجريدة الرسمية ،العدد 06 المؤرخة في 1984/02/07

[5] مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،بدون سنة ، ص 93.

[6] اعراج سليمان ،دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين سنتي 2000و2010 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2011 ، ص.ص 14،15.

بالإضافة الى ما نص عليه دستور 1963بضرورة اصلاح الادارة المحلية والتي تم حولها الاتفاق على اعتماد الانتخاب في تشكيل المجالس الشعبية المحلية حيث نص الدستور على ان للشعب السيادة يمارسها من خلال الاستفتاء او بواسطة ممثلين منتخبين الا انه تجدر الاشارة ان المنتخبين يخضعون لانتقاء مزدوج ، نظرا لاختصاص الحزب الواحد – جبهة التحرير الوطني– بتنظيم الترشيحات واعداد القوائم لينتخبها الشعب في غياب التنافس السياسي الحقيقي لان القانون يمنع الترشيحات الفردية من جهة والتقسيم الاداري لسنة 1984 الذي جاء به المرسوم 84–09 وخلفياته الايديولوجية القائمة على تقريب الادارة من المواطن كان له انعكاسات سلبية على اداء الجماعات المحلية ،منها نقص في التمويل وتشتيت الحصيلة الجبائية اين اصبحت توزع على 48 ولاية و 1541بلدية بدلا من 31 ولاية و704 بلدية موجودةفي التقسيم الاداري القديم ، وهو ما نتج عنه ولادة بلديات عاجزة كونها لا تملك أي مورد مالي ذاتي خاص بها، بالإضافة الى جملة من العوامل الاخرى مثل موقع المجالس الشعبية المحلية في ظل الاحادية لم يكن يملك موقعا متميزا حتى بوجود التشريعات والقوانين الخاصة اضافة الى اجراء انتخابات متعددة وحصر نظام الادارة المحلية في فلسفة الاشتراكية وسيطرة الرؤية الاحادية على كل التوجهات إذ فرض توجه السياسي للدولة نمطا او رؤية تنموية احادية انعكست على مسارات كثيرة منها الادارية.[1]

رابعا :الادارة المحلية في ظل التعددية الحزبية (1989 –1997)

ان التحول الهام الذي مرت به اللامركزية في الجزائر مرتبط بالتحول الذي شهدته الجزائر خاصة بعد احداث اكتوبر 1988 وصدور دستور فبراير 1989 الذي اقر مجموعة من الاصلاحات من ضمنها الاقرار بالتعددية السياسية الحزبية.[2] وكرس من خلال التعديل الجديد على المستوى الدستوري ضمن قانوني البلدية والولاية كجماعتين

[1] اعراج سليمان ، مرجع سابق – المقال – ، ص 20

[2] احمد سي يوسف ، اللامركزية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، سنة 2013 ، ص 2

اقليميتين وصدور قانوني البلدية والولاية سنة 1990 وقانون الجماعات ذات الطابع السياسي.[1]

وعلى ضوء الدستور الجديد الذي فتح الباب للأحزاب الجديدة للتنافس على المقاعد المجالس الشعبية البلدية والولائية ، كما تأثر بمنح اختصاصات لجماعات المحلية من خلال التحول المعلن من الاقتصاد الاشتراكي الى الاقتصاد اللبرالي واقتصاد السوق.[2]

غير ان تنظيم اول انتخابات في اطار التعددية الحزبية افرز سيطرة حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ على اغلب المجالس الشعبية بعد الدور الاول من تشريعيات 1991 ، الذي احرز فيها نفس الحزب على اغلبية المقاعدو دخول الجزائر في ازمة سياسية ادت الى حل هذا الحزب وتوقيف المسار الانتخابي ثم اعلان حالة الطوارئ [3].

وكان من الطبيعي حل المجالس المحلية البليدة والولائية المنتخبة آنذاك ، وهذا ما جعل نظام الادارة المحلية في الجزائر يدخل في مرحلة انتقالية ميزتها تنصيب المندوبيات التنفيذية المؤقتة المعينة مكان المجال الشعبية المنتخبة وتتالت المراسيم التنفيذية المكرسة لرقابة الدولة وهيئاتها المركزية و ساحبة الصلاحيات من الهيئات اللامركزية ولم تستأنف انتخابات المجالس الشعبية المحلية الا في سنة1997 .[4]

وبهذا يمكن القول ان التعددية الحزبية و اللامركزية همـ وجهان لعملة واحدة وهي ترقية الديمقراطية التشاركية اعتبارا من سنة 1990 ظهرت عدة محاولات لإعادة الاعتبار للإدارة المحلية كمشروع ديمقراطي جديد تستعمل فيه التعددية كمنهج جديد لتركيب هيئات الادارة المحلية وفقا لأدوات انتخابية جديدة، وسجلت فيه تحول الجماعات المحلية نحو المجال المحلي في تسيير الشؤون المحلية وفقا للقانونين 09-90 و 08-90 اللذان كان

---

[1] انظر المادة 15 ، دستور سنة 1989.

[2] القانون رقم 90-09 ،المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، المؤرخ في 05 جويلية 1989 ، الجريدة الرسمية ،العدد 27 المؤرخة في 05 جويلية 1989

[3] احمد سي يوسف ، مرجع سابق ، ص 03

[4] المرسوم الرئاسي رقم 92-44 ، المتعلق بإعلان حالة الطوارئ ، المؤرخ في 09 فيفري1992 ، الجريدة الرسمية، العدد 10 ،المؤرخة في 09 فيفري 1992.

لهما الاثر الكبير في خلق العديد من الفراغات والنقائص القانونية من خلال ما تم تسجيله تناقضات وصراعات وحتى تجاوزات وهو ما اثر على استقلالية الادارة المحلية ضمن هاذين القانونين ،وبالحديث عن الاختصاصات الممنوحة للإدارة المحلية في هذه الفترة كتجسيد للامركزية فان مردودها توقف على ضعف الامكانيات والوسائل المستعملة ودرجة الاستقلالية المطلوبة والامر المسجل "ان حجم الصلاحيات الممنوحة يتجاوز الامكانيات المتاحة وان تسجيل نظام اللامركزية لمؤشرات ايجابية او سلبية مرتبط اساسا بمدى فاعلية اداء الجماعات المحلية لأنها المرآة العاكسة لنظام الادارة المحلية في الجزائر". [1]

خامسا : الادارة المحلية طبقا للقانونين 11-10 و 12-07

ولما صدر القانون الولاية 12-07. [2] و قانون البلدية 11-10.[3]اللذان يكتسيان اهمية بالغة ، وهي تجسيد التصور الجديد في طريقة التنظيم وتسيير الادارة المحلية وفقا للتطورات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر ،من خلال تعزيز صلاحيات الوحدات المحلية ووضع الجماعات المحلية في حيز الاصلاحات التي باشرتها الدولة مع وضع الاليات الضرورية لتمكين المجالس المحلية من اداء مهامها بصفة كاملة كونها الفاعل الاول لتجسيد البرامج التنموية على المستوى المحلي ،ثم وضع المواطن ضمن صميم الاولويات ، وهذا ما سيتم التوسع فيه لاحقا.

المطلب الثاني : خصائص واهداف نظام الادارة المحلية.

تعتبر الادارة المحلية مجموعة من الوحدات الادارية المحلية المنتخبة ، يتمحور دورها في تسيير الشؤون الادارية والسياسية والاقتصادية للمواطنين الذي يتبعون اختصاصها الاقليمي بغية تلبية احتياجاتهم ورغباتهم الاساسية ، و تتمتع في هذا الشأن بمجموعة من الخصائص نبينها على النحو التالي :

---

[1] احمد سي يوسف ، مرجع سابق، ص ص 03،04

[2] القانون 12-07،مرجع سابق.

[3] القانون11-10، مرجع سابق.

الفرع الاول : خصائص نظام الادارة المحلية.

تتميز الادارة المحلية بالعديد من الخصائص ، نلخصها فيما يلي:

اولا: الشخصية المعنوية (الاعتبارية): حيث تعرف الشخصية المعنوية او الاعتبارية على انها مجموعة من الاشخاص والاموال تتمتع بالشخصية القانونية تماما كتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين ، ويتم التعامل معها كما لو كانت شخصا حقيقيا ، فهي لها حقوق و عليها التزامات وهي شخصية مستقلة من الاشخاص و العناصر المادية المكونة لها وما يميز الادارة المحلية عن الادارة المركزية هو تمتعها بالشخصية المعنوية لان هذه الاخيرة هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية ، فالاعتراف بالشخصية المعنوية هو نتيجة حتمية ومنطقية للاعتراف باستقلالها و بوجود مصالح محلية خاصة.[1]

و تتمتع الادارة المحلية بما يسمى بالشخصية المعنوية يسمح لها بالعمل في إطار قانوني، كما يوجب لها استقلالية من حيث تعيين الموظفين و الحصول على الموارد الذاتية. وتمارس سلطتها فيما يخص اتخاذ القرارات وهذا ما يضمنه وجود مجلس منتخب، و القرارات التي يتخذها المجلس تنفذها السلطات التنفيذية المحلية.

ثانيا- الاستقلالية الإدارية: وهي من أهم الخصائص التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته في المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر، حيث لا يكفي وجود مصالح متميزة ومنح الشخصية المعنوية للوحدة المحلية لقيان نظام الإدارة المحلية، إذ لابد أن يكون المجلس المحلي القائم على هذه المصالح مستقلا في ممارسة وظائفه الإدارية عن الحكومة المركزية. والاستقلال الإداري هو أيضا أن تنشئ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة.[2]

---

[1] محمد محمود طعامنة ،البلديات والمحليات في ظل الادوار الجديدة للحكومة ، القاهرة ،مجلة المنظمة العربية للتنمية الادارية ، العدد الاول ،سنة2009 ، ص 166،167

[2] مرغاد لخضر ، الايرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 7 ،2005 ،ص 12

ثالثا-الاستقلالية المالية: ان تتمتع الإدارة المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، واشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في الجزائر بأن "يقوم المجلس الشعبي باسمالبلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية".[1]

ويعد الاستقلال المالي للإدارة المحلية كأحد العوامل الرئيسية في التنظيم اللامركزي للدولة ، لكونه يضع تحت تصرف البلدية الوسائل المادية التي تمكنها من تنفيذ سياستها بحيث يضع تحت تصرفها موارد مالية خاصة يمكنها ان تخصصها لنفقات التي تراها مناسبة [2]، وتتوفر البلديات الجزائرية على اربعة انواع من الموارد المالية:

ناتج الجباية المحلية المباشرة والغير مباشرة ، ايرادات الممتلكات ويطلق عليها الايرادات المحلية ، بالإضافة الى الاعانات السنوية للدولة الممنوحة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ، و القروض والتي يطلق عليها اسم الايرادات الممركزة.[3]

وهناك خصائص أخرى نذكر أبرزهـا :

القدرة على وضع إستراتيجية طويلة المدى للنشاط أو القطاع أو المجتمع الذي تقوم بإدارة نشاطه، ومن ثم توفير متطلبات العمل بموجب تلك الاستراتيجية، مع محاولة ايجـاد القدرة الفنية للقيام بالتخطيط الاستراتيجي،والمساهمة في بناء قاعدة وصية للعلم والتقنية تسمح بتنمية القدرة الذاتية على استيعاب المعرفة، و العمل الجاد من أجل خلق الحالة الذهنية التي تسمح باستيعاب فلسفة التنمية من قبل أفراد المجتمع ، بالإضافة الى وجود

---

[1] مرغاد لخضر ، مرجع سابق ، ص13

[2] عبد الرحمان صديني، التنمية المحلية للبلديات الجزائرية-دراسة احصائية تحليلية للوضعية المالية في الفترة الممتدة من 1995 الى 1999 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام ،سنة 2008 ، ص 61

[3] المرجع نفسه ، ص 62.

مصالح محلية خاصة بإقليم معين من أقاليم الدولة، تهم أبناء الإقليم بذاته أكثر من أهميتها بجميع مواطني الدولة.[1]

الفرع الثاني: اهداف نظام الادارة المحلية.[2]

وتبرز اهمية الادارة المحلية من خلال الاهداف التي تتوخى تحقيقها والتي يمكن تبيانها على النحو الاتي:

اولا: الاهداف السياسية: وترتبط اهداف الادارة المحلية اساسا بمبدأ تشكيل الجماعات الاقليمية بالانتخاب وهذا المبدأ يكرس ويحقق الاهداف التالية:

1-الديمقراطية: حيث تعتبر الهدف الرئيسي الذي تسعى اللامركزية لتحقيقه من خلال المجالس المحلية المنتخبة عن طريق المجتمع المحلي، من خلال تولي الحكم وادارة هذه المجتمعات عن طريق منتخبين يعينهم المواطنون المحليون عن طريق الانتخاب وهذا ما يكرس تسيير المجتمع المحلي لمصالحه الخاصة بنفسه عن طريق منتخبيه .

2- التعددية: ويقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين السلطات المركزية و الهيئات المحلية من خلال منح السلطة المركزية اختصاصاتها و سلطاتها لهذه الهيئات، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذا اقوى في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة و الاسكان ، والثقافة و الامن وغيرها. [3]

3- تحقيق التناغم والتكامل للوصول للوحدة الوطنية: ان ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن الى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق الصلة بالسلطات المركزية وتنمي الشعور لدى الافراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم ، هذا الشعور من شأنه ان يرفع كرامتهم ويزيد من تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية مما يعزز التكامل للوصول للوحدة الوطنية ، كما يسمح بتدريب القيادات واعدادها لشغل مناصب

---

[1] لمير عبد القادر ، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية –دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار ،مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،سنة 2004/2003، ص 18

[2] عبد الناصر صالحي، الجماعات الاقليمية بين الاستقلالية والتبعية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، بن عكنون، كلية الحقوق ، سنة 2010 ، ص 12

[3] محمد محمود طعامنة ، مرجع سابق، 35

سياسية اعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على المستوى القومي، كما ان اعتماد التعددية يسهم في اضفاء الديمقراطية المحلية وتحقيق المساواة السياسية بين المواطنين من خلال اتاحة الفرصة لهم للمشاركة في صنع السياسات المحلية التي تحقق طموحاتهم.

4- تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة: وذلك بتوزيع الاختصاصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدلا من تركيزها في العاصمة ، مما يظهر اثره في مواجهة الازمات و المصاعب التي تتعرض لها الدولة من الداخل والخارج.

ثانيا : الاهداف الادارية : الى جانب الاهداف السياسية التي تسعى الهيئات اللامركزية لتحقيقها هناك اهداف ادارية تتوخى الادارة المحلية الى تحقيقها وهي كالاتي:[1]

1- تحقيق الكفاءة الادارية : وتسعى الهيئات اللامركزية للاستخدام الامثل للموارد المتاحة و توفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل و للأكبر عدد ممكن منهم ولن يتحقق هذا الا عن طريق الكفاءة الادارة في تقديم الخدمات المختلفة و قياس مدى كفاية الخدمة يكون بمدى قدرتها على اشباع حاجات المواطنين.

2- تبسيط الاجراءات الادارية والقضاء على البيروقراطية:بحيث ان نظام الادارة المحلية يضمن خاصية الفعالية والسرعة في الاستجابة بسبب العلاقة المباشرة التي تربط بين المواطن والموظف المحلي المسير للوحدة المحلية هذا الاخير يدرك تماما بسبب اتصاله المباشر مع المواطنين كل رغباتهم واحتياجاتهم الحقيقية،الذي من شانه ان يسهل في الاجراءات الادارية و يقضي على كل اشكال البيروقراطية الحكومية والمتمثلة في الروتين والرقابة و تأخير المعاملات وطوابير الانتظار وبعد المسافة.

على عكس الاعتماد على النظام المركزي الذي يكرس بعد الادارة عن المواطن وصعوبة حل مشاكله والاستماع لانشغالاته ، بحيث تؤدى الخدمات بواسطة اشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون لرقابة المستفيدين منها.

[1] عبد الناصر صالحي ، مرجع سابق ، ص 13

3- تنوع اساليب الادارة حسب الظروف المحلية: ان النظام المركزي يستخدم في العادة انماط واساليب متشابهة تطبق على كامل المواطنين في الدولة ،ربما لا يشكل هذا الاسلوب ضررا بالنسبة للمرافق العمومية ،لكن الامر يختلف بالنسبة للخدمات المحلية ،لذا فان نظام الادارة المحلية يهدف الى تفادي توحيد نمط التعامل مع كل مناطق الدولة ذلك ان كل منطقة لها خصوصياتها ومشاكلها ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية بها.

ثالثا: الاهداف الاجتماعية:و تتمثل في تحقيق رغبات و احتياجات السكان المحليين من الخدمات ، بما يتفق ورغباتهم الفعلية وظروفهم و اولوياتهم ، بحيث ان وجود مجلس محلي منتخب معين من طرف السكان المحليين ومن المواطنين انفسهم في رقعة جغرافية محددة يشعرهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مواطنيهم ، اذ لابد ان ينعكس ذلك ايجابا على اداءهم ما يعكس التلاحم الاجتماعي وزيادة المستوى الثقافي وارتقاء بمستوى الصحة والتعليم و الحد من تلوث البيئة و الحصول على خدمات محلية بسهولة.

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية ، وهو ما ينعكس ايجابا على السكان المحليين و تلبية حاجاتهم الاقتصادية ، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في مشاركة في ادارة الشأن العام.[1]

رابعا: الأهداف الاقتصادية: وتتضمن مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية ، والاستغلال الأمثل للموارد و الإمكانيات التجارية و الصناعية و السياحية ، وتوجهها نحو المشروعات الإنتاجية و الخدماتية ، لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية ، و تشجيع رؤوس الأموال المحلية و توجيهها نحو المشاريع ، وأيضاً محاولة الارتقاء بالجوانب الاقتصادية و تشجيع الاستثمار المحلي ، وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية مثل: إنشاء الأسواق ، و إقامة المعارض ، وتنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة واستصلاح الأراضي.

---

[1] عتيقة الجديدي، ادارة الجماعات المحلية في الجزائر، –بلدية بسكرة نموذجا– ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،سنة 2013 ، ص 24،25

خامسا:الأهداف الثقافية: ويهدف نظام الادارة المحلية في الجانب الثقافي بتنمية الرصيد الثقافي للمواطنين عن طريق انشاء المكتبات العامة وكذلك تقديم الخدمات الترفيهية، كالمسرح والإذاعة و الإشراف على الحدائق والمنتزهات، وتطوير الاهتمامبالانتماءات المحلية للمواطنين المحليين، أي تقوية و تعزيز مفهوم الانتماء للهوية وزيادة مفهوم الولاء للرموز الوطنية والمحلية.[1]

المبحث الثاني: مستويات و وظائف ومهام الجماعات المحلية.

ان محاولة فهم نظام الادارة المحلية يتطلب التعرف على مستويات ووظائف ومهام هذا النظام التي قضت بتطبيقه اصلا ، حيث يعتبر نظام الادارة المحلية تنظيما اداريا يقوم على توزيع الوظيفة الادارية فيما بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية المنتخبة ، وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق الى مستويات نظام الادارة المحلية في المطلب الاول ووظائفه ومهامه في المطلب الثاني.

المطلب الاول : مستويات الادارة المحلية

تقوم بمهام الادارة المحلية هيئتين هامتين على المستوى المحلي و هما قبل كل شيئ تنظيمين اجتماعيين يتميزان بالاعتماد المتبادل بينهما من جهة ، وبين بيئتهما ومحيطهما الاجتماعي من جهة اخرى وتتمثلان في الولاية والبلدية.

الفرع الاول: الولاية كهيئة لتجسيد نظام اللامركزية

تعرف الولاية بانها جماعة عمومية اقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، وتشكل مقاطعة ادارية للدولة ، وتنشأ بموجب قانون ، وبالرجوع الى قانون الولاية نجد ان هذه الاخيرة هي هيئة او مجموعة محلية لا مركزية اقليمية فهي جماعة ذات شخصية معنوية و استقلال مالي.[2] ولها اختصاصات سياسية اقتصادية وثقافية و اجتماعية هي ايضا تنظيم اداري للدولة ، وتمتاز الولاية باعتبارها مجموعة او وحدة ادارية

[1] ناجي عبد النور ، نحو تفعيل دور الادارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة ،جامعة عنابة، مجلة الجامعة ، العدد 03، سنة 2013 ، ص ص 6،7

[2] المادة 01، القانون 12-07 ،مرجع سابق .

لا مركزية في النظام الاداري الجزائري بانها اوضح صورة لنظام اللامركزية الادارية النسبية وليست وحدة او مجموعة لامركزية ادارية مطلقة ،ذلك لان اعضاء هذه الهيئة وجهاز تسييرها وادارتها لم يتم اختيارهم كلهم بالانتخاب ، انما يختار بعضهم بالانتخاب العام وهم أعضاء مجلس الشعبي الولائي ، بينما باقي الاعضاء ووالي الولاية فيتم تعيينهم من قبل السلطات الادارية المركزية بمرسوم ،وهم اعضاء المجلس التنفيذي للولاية والوالي ، ويتولى إدارة المجلس الشعبي الولائي.[1] المنتخب بطريقة الاقتراع العام وهيئة تنفيذية تعين من قبل الحكومة ويديرها الوالي. وتتكون من:

اولا: الـــوالـــي : يشكل اعلى سلطة تنفيذية في الولاية بحد ذاتها كهيئة ، وفي الولاية ككل بوصفها اقليم جغرافي وسكاني محدد ويساعده في عمله كل من المجلس الشعبي الولاية وكذلك الهيئة التنفيذية أي اولئك الافراد الموزعون على كل الاقسام ومكاتب الهيئة كأدوار. [2] ، ويحوز الوالي على وظائف ومهام كثيرة تارة كممثل للولاية كجماعة اقليمية وتارة اخرى كممثل للولاية كهيئة ادارية.

ثانيا: المجلس الشعبي الولائي: يمثل هذا المجلس الارادة الشعبية بوصفه منتخبا من السكان المحليين ، وهو جهاز مداولة على مستوى الولاية ،ويعتبر الاسلوب الامثل للقيادة الجماعية و الصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الاقليم حقهم في تسيير والسهر على شؤونهم ورعاية مصالحهم، ونصت المادة 01/51 من القانون07/12 المتعلق بالولاية على يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في جميع اختصاصاته موضحة بدقة اتساعمجال تدخل هذه الهيئة وعددتها في مجال الاختصاصات العامة كالصحة العمومية وحماية الطفولة و الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ، الاعلام والاتصال ، السياحة ، التربية والتعليم العالي ،الشباب والرياضة

[1] بوكعباش نوال ، مرجع سابق ، ص 120

[2] عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الادارة المحلية ،رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، سنة 2004-2005 ، ص 57 .

،السكن والتعمير وتهيئة الاقليم،الفلاحة والري والغابات ،التجارة والاسعار والنقل، الهياكل القاعدية و الاقتصادية ، التضامن بين البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها، حماية التراث الثقافي المدي والغير مادي وترقيته ،حماية البيئة ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية .[1]

الفرع الثاني : البلدية كقاعدة اقليمية تكرس مبدأ اللامركزية

البلدية هي وحدة او هيئة ادارية لامركزية اقليمية محلية في النظام الاداري الجزائري بل هي جهاز او خلية تنظيمية اساسية و قاعدية سياسيا واجتماعيا وثقافيا وتضم البلدية مجموعة سكانية معينة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، و يتم استحداثها بموجب القانون ، وقد عرفها المشرع الجزائري بموجب المادة 02 من القانون 11-10 المتعلق بقانون البلدية التي اقرت " البلدية هي قاعدة اقليمية للامركزية و مكان لممارسة المواطنة، وتشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ".[2]

ولقد تطرقت معظم الدساتير في الجزائر للبلدية باعتبارها قاعدة لا مركزية، وهذا ورد في المادة 09 من دستور 1963 ، والمادة 36 من دستور 1976، والمادة 15 من دستور 1989 ، المادة 15 من دستور 1996.

اولا: رئيس المجلس الشعبي البلدي: يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي اهم هيئة في تسيير البلدية وهو يعتبر رئيس الجهاز التنفيذي للبلدية ، ويسهر على وضع المصالح و المؤسسات العمومية البلدية و حسن سيرها ، كما يعتبر حلقة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والولاية ، وله العديد من الصلاحيات باعتباره تارة ممثلا للدولة.[3]على مستوى البلدية بصفته ضابطا للحالة المدنية ومن ثم يعود اليه الامر لإضفاء الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية، ويجوز له ان يفوض هذا الاختصاص الى نوابه او الى احد الاداريين على ان يبلغ النائب العام و الوالي بذلك ، كما يتمتع بصفة ضابط

[1] المادة 51، الفقرة 01 ، القانون 12-07 ، مرجع سابق.

[2] المادة 02 ، القانون 11-10 ، مرجع سابق.

[3] المواد من 85 الى 95 ، المرجع نفسه.

شرطة قضائية ، ومن ثمة يعود اليه صلاحية مباشرة التحقيق في الجرائم التي تقع في حدود اقليم البلدية و الشكاوي التي ترفع على مستواه ، وتارة اخرى ممثلا للبلدية [1]، في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات و الاعمال المدنية والادارية وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيمات، بالإضافة الى مهمة تسيير وادارة موارد البلدية بالإنفاق والاشراف على محاسبة، ويتولى ابرام عقود اقتناء الاملاك وبيعها وقبول الهدايا و الهبات والوصايا، ابرام الصفقات العمومية و المزادات الخاصة بأشغال البلدية و مراقبة حسن تنفيذها.

ثانيا: المجلس الشعبي البلدي

بالرجوع الى نص المادة 103 من قانون المتعلق بالبلدية " يعد المجلس الشعبي البلدي اطارا لتعبير عن الديمقراطية و يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية" ، ويعتبر هيئة منتخبة يعبر فيها الشعب عن ارادته و احتياجاته ،ويتكون من اعضاء يتم تعيينهم بواسطة انتخاب عام وسري ومباشر لمدة خمسة سنوات ويجتمع في دورة عادية كل ثلاثة اشهر وتحدث مداولاته بموجب القانون[2]

ثالثا: السهر على حسن سير ادارة البلدية: ويتكفل بهذه المهمة الامين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي و والذي يمارس نشاطه في اطار القانون والتشريع.

المطلب الثاني : وظائف ومهام الادارة المحلية

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية والمتعلقة في تسيير مؤسساتها المختلفة من ولاية وبلدية وما تتبعهما من مصالح و اقسام وغيرها ، من خلال الاستعانة بكل امكانياتها المادية والبشرية المتاحة ، وبكل قوتها التنظيمية والقانونية التي تحدد لها الاهداف والمجالات التي تخص عملها ، ويمكن حصر اهم هذه الوظائف فيمايلي:

---

[1] المواد من 77 الى 84 ، المرجع نفسه .

[2] حمادو سليمة ، إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار استراتيجي ،رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2012 ، ص 136

الفرع الاول: وظائف الجماعات المحلية

ويمكن حصر أهم وظائف الادارة المحلية في مايلي :

اولا: الوظيفة التنموية : وهي مسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ادارة عملية التنمية المحلية ويمكن تقسيمها. [1] بالإضافة الى وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة بهدف تحسين المستوى المعيشي والصحي ، ووظائف اخرى متعلقة ومرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية .

ثانيا: الوظيفة السياسية: وتهدف هذه الوظيفة الى تحقيق الديمقراطية السياسية محليا عن طريق التمثيل العادل للأفراد في المجتمع في المؤسسات السياسية بمعنى العدالة السياسية بين افراد المجتمع المحلي دون أي تفرقة سواءعرقية او دينية.

الفرع الثاني: مهام الجماعات المحلية

لا تختلف مهام الجماعات المحلية بين الولاية والبلدية، فالجماعات المحلية تختص بأعمال التنمية الاقتصادية والثقافية وتهيئة الإقليم وحماية البيئة... الخ وكل ما يهم الإقليم المحلي، ومن أبرز مهام الادارات المحلية نجد:

اولا: المهام الادارة المحلية في المجال الاجتماعي والثقافي:

تستهدف الادارة المحلية ترقية المجال الاجتماعي والثقافي لاسيما في:

أ- **في قطاع السكن:** تساعد الادارة المحلية المواطنين المقيمين على ترابها على ايجاد السكن الملائم من خلال خلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة ، وتفعيلها بإنشاء المرافق و المقاولات البلدية والولائية ومساعدة الشركات الخاصة التي تخضع للقانون الخاص ، ويدعم المجلس الشعبي الولائي البلديات في ما يخص برامجها الاسكانية [2] فيما خصص المشرع الجزائري في المادتين 100 ، 101 من القانون 12-07 المتعلق بالولاية امكانية مساهمة المجلس الشعبي الولائي في انجاز برامج سكنية ، والعمل على

[1] حمادو سليمة، مرجع سابق ، ص 139

[2] كريم يرقي ، دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية ، رسالة ماجستير ، جامعة يحي فارس ، المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة 2009 /2010 ، ص 64

تجديد واعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية و الحفاظ على الطابع العقاري ، كما يساهم بالتنسيق مع البلديات و المصالح التقنية المعنية في برامج القضاء على السكن الهش و الغير صحي ومحاربته.[1] ،كما اقرت المادة 119 من القانون11-10 المتعلق بالبلدية حيث توفر في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية كما تبادر او تساهم في ترقية برامج السكن.[2]

ب-قطاع التربية والتكوين المهني: تقوم في هذا الإطار بإنجاز مراكز التكوين المهني و مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني في هذا الصدد: تقوم البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي طبقا للمقاييس والمتطلبات الوطنية وفقا للخريطة المدرسية، وتقوم زيادة على ذلك بصيانة هذه المؤسسات وتجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية الغير ممركزة للدولة المسجلة في حسابها [3]، كما تعمل على توفير النقل المدرسي في المناطق المعزولة وتعمل على تشجيع وترقية النشاطات التعليمية والمدرسة بكل الإنجازات المتاحة.

ت-قطاع الصحة: ان حفظ الصحة العمومية من اهم اولويات الحياة الاجتماعية ، حيث لكل مواطن الحق في العلاج و الوقاية من الامراض والاوبئة التي قد تصيب المجتمع ، لذا تعكف مختلف مصالح الإدارة المحلية في ذا المجال الى خلق ديناميكية ومرونة في تامين و الوقاية للمواطن ، مع حماية المجال الاقليمي المحلي من الأمراض والأوبئة المتنقلة وتحقيق التكامل بين المخططات المحلية والوطنية في مجال الصحة ، بالإضافة الى تحسين الانظمة الصحية التي تستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي مع التكفل بالحماية الفئات المحرومة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة [4]

---

[1] المواد 100،101 ، القانون12-07 ، مرجع سابق، ص 18

[2] المادة 119 ، المرجع نفسه، ص .18

[3] بن عبد الحق فوزي، دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية – دراسة حالة مجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية، سنة20012/2007 ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،سنة 2014/2013 ، ص 95

[4] كريم يرقي ، مرجع سابق ، ص 66

وفي هذا الإطار يقوم المجلس الشعبي الولائي بتسجيل برامج انجاز المؤسسات والهياكل الصحية التي تتجاوز امكانيات البلدية كما يقوم بالتنسيق مع مصالح البلدية للقيام بنشاطات اجتماعية هادفة الة مساعدة الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة و المعوزين و التكفل بالمرضى المتشردين.[1].

كما نصت المواد 94،95،96 من القانون 12-07 بالمتعلق بالولاية احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية ، وانجاز التجهيزات الصحية التي تتجاوز امكانيات البلدية ، بالإضافة السهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية و تشجيع انشاء الهياكل المكلفة بمراقبة وحفظ الصحة في المؤسسات المستقبلة للجمهور و في المواد المستهلكة ، كما يساهم بالاتصال مع البلديات بتنفيذ الاعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الاسعافات والكوارث الطبيعية والوقاية من الاوبئة و الامراض ومكافحتها .

المساهمة مع البلدية في اطار النشاط الاجتماعي بهدف حماية الامومة والطفولة ، مساعدة المسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة و مساعدة الاشخاص المتواجدين في وضع صعب و المحتاجين بالإضافة الى التكفل بالمتشردين و المختلين عقليا .

ويكمن دور البلدية في مجال النظافة والصحة من خلال تولي المجلس الشعبي البلدي لعدة صلاحيات في اطار حفظ الصحة و النظافة اذ يبادر بالتكفل بإنجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج وصيانتها والسهر على توزيع المياه الصالحة للشرب و التفقد الدوري لقنوات مياه الصرف الصحي و انظمة معالجة المياه القذرة والنفايات المنزلية بالإضافة الى مكافحة ناقلات الامراض المعدية و الاوبئة والمحافظة على نظافة الاغدية و الاماكن العمومية و مكافحة كل اشكال التلوث[2] ، وقد نصت المادة 123 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية التي اقرت "تسهر البلدية وبمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع المعمول بهما في مجال الحفاظ على الصحة والنظافة العمومية لاسيما في

[1] ابتسام عيمور ، نظام الوصاية الادارية ودورها في ديناميكية الاقليم ، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة ماجستير ، جامعة قسنطينة 1 ، كلية الحقوق ، سنة 2013/2012 . ص 27.

[2] بن عبد الحق فوزي، مرجع سابق ، ص 104

المجال توفير المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة و معالجتها و جمع النفايات المنزلية والصلبة ونقلها ومعالجتها بالإضافةالى مكافحة نواقل الامراض و الحفاظ على صحة الاغذية و الاماكن العمومية و صيانة الطرقات.[1]

ث-في مجال التشغيل: تشجع الادارة المحلية وتساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور بين الولاية والبلديات و المتعاملين الاقتصاديين لاسيما اتجاه الشباب او المناطق المراد ترقية مجال الشغل بها[2].

ج-في المجال الثقافي والرياضي: تحرص الادارة المحلية على انشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية و الترفيهية الخاصة بالشباب وحماية التراث الثقافي و الحفاظ عليه بالتشاور بين مصالح الولاية والبلديات وكل الهيئات ذات الصلة المكلفة بترقية هذه النشاطات او الجمعيات التي تنشط في هذا الميدان.

وتقدم مصالح الادارة المحلية المساعدة والمساهمة في برامج النشاطات الرياضية والثقافية والترفيهية .[3] ومن خلال دعم الجمعيات ومساعدتها بتوفير المقرات الضرورية للقيام بالأنشطة الثقافية والرياضية وتقديم الدعم المادي و المعنوي لتلك الجمعياتحتى تستطيع النشاط وتتغلب على الصعوبات التي تعترضها.[4]

وهو ما نصت عليه المادتان 98 و99 من القانون 12-07 من خلال حماية التراث الثقافي و الفني و التاريخي والحفاظ عليه والمساهمة مع مصالح التقنية للبلدية على تطوير وترقية التراث الثقافي والفني و التاريخي[5]

كما تقوم الإدارة المحلية كذلك بمهام الحفاظ على التقاليد الخاصة بالشعارات الوطنية

---

[1] بن عبد الحق فوزي ، مرجع سابق ، ص 104

[2] المادة 93 ،القانون 12-07 ،مرجع سابق ، ص18

[3] المادة 97 ،المرجع نفسه، ص 18

[4] صالح ساكري ،المعوقات التنظيمية واثرها على فعالية الجماعات المحلية، رسالة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية ،سنة 2008/2007، ص 217.

[5] المواد 98 و99 ، القانون 12-07، مرجع سابق ، ص 18

كالأعراف الخاصة بمعارض المنتوجات المحلية والأعراف الثقافية والاجتماعية، كمثال على ذلك: ما نصت عليه المادة 111 من قانون البلدية 10/11"يمكن ان تساهم البلدية الى جانب الدولة في التحضير والاحتفالبالأعياد الوطنية، كما هي محددة في التشريع الساري المفعول، و إحياء ذكرى الأحداث التاريخية لا سيما للثورة التحريرية.[1]

ثانيا-المهام الاقتصادية والمالية:

تعددت المهام الاقتصادية للجماعات المحلية، ويمكن حصرها في ما يلي:

أ-التنمية الاقتصادية: تتولى الإدارة المحلية عدة مهام في المجال الاقتصادي بهدف انعاش الاقتصاد المحلي واتخاذ كل اجراء يهدف الى تنمية الاقتصادية المحلية وتشجيع وترقية الاستثمارات الاقتصادية المحلية في شتى المجالات من خلال المصادقة على مخطط الولاية من اجل ضمان التنمية الاقتصادية، وتسهيل إنشاء المؤسسات .

وتعمل الإدارة المحلية على تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين وذلك عن طريق العدالة في توزيع المداخيل و تعبئة الطاقات و المهارات المحلية وادماجها في العملية الاقتصادية بهدف تطوير النشاطات الاقتصادية ،والعمل على تحسين مستوى التشغيل بتوفير مناصب شغل جديدة.[2] ، وطبقا للمادة 109 من قانون البلدية يخضع إقامة أي مشروع استثماري أو تجهيز على إقليم البلدية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، خاصة في مجال حماية البيئة و الحفاظ على الأراضي الفلاحية.

ب- في قطاع النقل: تعمل الادارة المحلية الممثلة في مصالح الولاية والبلديات على تسهيل استغلال المباشر لكل مرفق للنقل او المشاركة في كل مشروع للنقل العام .[3] ولقد نصت المواد 88،89،90،91 من قانون الولاية على اختصاصات المجلس الشعبي الولائي في مجال الهياكل القاعدية والاقتصادية من المبادرة بالأعمال المرتبطة بأشغال الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليهاو تصنيف واعادة تصنيف الطرق و

[1] المادة 112 ، القانون11-10 ،مرجع سابق .

[2] حمادو سليمة ، مرجع سابق ، ص 33.

[3] حسين مصطفى، الادارة المحلية المقارنة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1980 ، ص 162

المسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به ، ويعمد ايضا الى كل عمل يرمي الى تشجيع التنمية الريفية لا سيما ايصال الكهرباء وفك العزلة [1]

ثالثا: مهام متعلقة بتوفير الامن و النظام العام وهناك عدة وظائف أخرى أسندت إلى الجماعات المحلية، ممثلة في مؤسساتها المختلفة (الولاية والبلدية) وما يتبعها من مصالح وأقسام وغيرها، بالاستعانة بكل امكانياتها المادية والبشرية المتاحة، ويمكننا أن نحصر هذه المهام فيما يلي:

المحافظة على الأمن والنظام العام والمصلحة العمومية و تخليد الرموز الوطنية والشعارات الوطنية واحياء الاعياد الوطنية بالإضافة الى الاتصال بالمحيط و الاستماع الى انشغالات المواطن، وتمارس الإدارة المحلية هذه الوظائف الإلزامية المنصوص عليها في القانون الولاية والقانون البلدية بميزتها في التقسيم الإقليمي والوطني.[2]

وتتعلق مهمة الادارة المحلية في مجال الأمن العام والنظام العام من خلال تسيير الشؤون المحلية و تنظيمها ، كما تعمل هناك على صيانة المؤسسات وتفعيل عملها، وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في راحة المواطنين من كهرباء وغاز، وغذاء وصحة وتهيئة عمرانية، وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام.[3] وكمثال على ذلك ما نصت عليه المادة 94 من قانون البلدية 10/11 كما يلي "تسهر البلدية على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات و معاقبة كل مساس بالسكينة العمومية وكل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها".[4]

فيما يخص تنظيم الحالة المدنية وتسييرها من خلال الاعتماد على سجلات و طرق عمل تنظيمية خاصة لكل الحالة المدنية من ولادات ووفيات و...غيرها، و يعتبر هذا

---

[1] انظر المواد 91.90.89.88 ،القانون12-07 ،مرجع سابق ،ص 17،18

[2] عكوشي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 18

[3] عكوشي عبد القادر ، مرجع سابق، ص 19

[4] المادة 94 من القانون 11-10 ،مرجع سابق .

القسم الاداري من أهم الأقسام التنظيمية الضرورية للمواطن والدولة على حد سواء، فمن خلالها يستطيع المواطن أن يتمتع بحقوق المواطنة.[1]

وتقوم أيضا مؤسسات الادارة المحلية بعمل مهم وهو الذي يخص تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية، فالأهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري، وتطوير الخدمات المقدمة، لفائدة للمواطنين قد أدرجت ضمن أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية باعتبارها الهيئة الأقرب إلى المواطن.

الاتصال بالمحيط والاستماع لانشغالات المواطن، وتتم هذه العملية باشراك المواطن في مجريات الحياة لتنظيمية المحلية واعلامه بما يجري واطلاعه على بعض الوثائق وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وادارته. في إطار مبدأ التعامل بكل شفافية ونزاهة بين الجماعات الإقليمية ومواطنيها لتكريس مبدأ الاتصال بالبيئة ما يضمن الاستقرار ويعزز الثقة بالمسؤولين. وكمثال على ذلك: ما نصت عليه المادة 11 من قانون 10/11 من قانون البلدية " يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون. وعموما هذه الوظائف والمهام لمنوطة للجماعات المحلية وتبقى جوهر المهم للإدارة المحلية هي إزالةالعراقيل المتعلقة بنقص الإمكانيات وسوء التنظيم وتفعيل التنظيم الاجتماعي الداخلي لهذه المؤسسات، وكذا تشديد الرقابة لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحسن تسيير الشؤون المحلية، بما يضمن الشفافية والنزاهة في إدارة شؤون المواطنين، بما يحقق طموحاتهم امام ممثليهم المحليين.[2]

[1] عكوشي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 19

[2] عثمان عزيزي ، مرجع سابق ، ص 41.

مما تم التطرق اليه ضمن دراسة ماهية الإدارة المحلية في الجزائر يمكن استخلاص ان الادارة المحلية تعتبر نواة اساسية في الدولة وهي جزء لا يتجزأ منها اذ تعد وحدات مكملة للمركزية فهي وحدات محلية تتجسد من خلال البلدية والولاية تتكون من مجالس منتخبة ولها استقلالية مالية وادارية عن السلطة المركزية و ذلك من اجل تحقيق الاهداف التي انشأت من اجلها ، وكانت نتيجة لتطور نظام الادارة المحلية عبرمراحل تاريخية بداية من العهد العثماني الى سيرها اثناء الفترة الاستعمارية ، ثم نظام عملها في اطار الجزب الواحد و في ظل التعددية الحزبية ورسم ملامحها من خلال التعديلات التي مرت بها قوانين البلدية والولاية.

بالإضافة الى الخصائص التي تتمتع بها الادارة المحلية كالشخصية المعنوية الاستقلال المالي والاداري ، لتحقيق جملة من الاهداف السياسية والاقتصادية و الادارية ، الاجتماعية ،من خلال القيام بعدة مهام ووظائف كالتكفل بقطاع السكن ، التشغيل، التربية والتكوين الصحة....الخ ، بالإضافة مهامها في مجال توفير الامن والحفاظ على النظام العام

الفصل الثاني

مقومات نظام الادارة المحلية
سبل نجاحه و معوقاته
في الجزائر

تعتبر الادارة المحلية اسلوبا اداريا بمقتضاه يتم تقسيم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي نظرا لازدياد الاعباء وصعوبة التكفل بجميع احتياجات سكان الاقاليم تم استحداث البلديات والولايات لتقريب الادارة من المواطن وتجسيدا لفكرة الديمقراطية على اساس ان المجتمع المحلي ادرى باحتياجاته والاقدر على حلها بنفسه.

وتجسيد نظام اللامركزية المحلية هو تصور لمبدأ الحكم المحلي وتشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية من خلال منح السلطات المركزية نوع من الاستقلالية المالية والادارية من خلال استحداث هيئات منتخبة ومنحها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي لخدمة مصالحها المحلية المتميزة مع اخضاع اعمالها للوصاية والرقابة الادارية من طرف المركزية .

ان استحداث هذه المقومات بهدف تلبية رغبات المواطنين وتحسين الاطار المعيشي لهم قد اصطدم بمجموعة من المعوقات التي وقفت في سبيل تحقيق اهداف التي انشات من اجلها هذه الهيئات

من خلال ما سبق سنتطرق من خلال هذا الفصل الى اهم مقومات الادارة المحلية وعوامل نجاحها وكذا المعوقات التي تحول دون بلوغها لأهدافها ، كما سنخصص مبحث الثاني الى عصرنة الادارة المحلية من خلال تحسين الخدمة العمومية بالاعتماد على الادارة الالكترونية ومشاركة الفعالة للمواطن في تسيير الادارة المحلية في اطار الديمقراطية التشاركية .

المبحث الاول: مقومات وعوامل نجاح الادارة المحلية ومعوقاتها .

يعتمد نظام الادارة المحلية على أساليب تنظيمية وادارية ومالية مستقلة لها الشخصية المعنوية ولها الصلاحيات المخولة قانوناً، ولا يجوز لها ممارسة صلاحيات إلا في اطار ما تفوضه لها السلطة المركزية و في اطار الرقابة الوصائية الممارسة عليها، ومن بين اهم مقومات وعوامل نجاح الادارة المحلية ومعوقاتها نجد:

المطلب الاول: مقومات نظام الادارة المحلية وعوامل نجاحه.

يرتكز نظام الادارة المحلية على مجموعة من المرتكزات باعتباره اسلوبا اداريا بمقتضاه يقسم اقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي ، هذه الاخيرة تقوم على مجموعة من المقومات تتجسد في ما يلي:

الفرع الاول: مقومات الادارة المحلية

تتمتع الادارة المحلية بمجموعة من المقومات نستعرضها على النحو الاتي :

اولا: الاعتراف بالشخصية المعنوية

تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة، من خلال إعطاء بعض الأجهزة المحلية الاستقلال القانوني، حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها ويترتب عن ذلك مجموعة من حقوق و الالتزامات وتحمل المسؤولية.[1]

بحيث ان الاعتراف بالشخصية المعنوية لجزء من إقليم الدولة كالبلدية أو الولاية، و ما يترتب على ذلك من استقلال في القيام برعاية المصالح المحلية التي اعترف بها المشرع لهذا الإقليم من اجل إدارة مرافقه المحلية، التي يحددها القانون في بيانه لاختصاصات هذه الهيئات المحلية.

وفكرة الاعتراف بالشخصية المعنوية تعني اعتراف القانون بالشخصية القانونية، لمجموعة الأشخاص تعمل على تحقيق هدف مشترك أو مجموعة من الأموال المرصودة

[1] محسن يخلف ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر ،جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،سنة 2014/2013 ،ص ص 19،20

إلى بلوغ الغاية محددة ، مع ما يترتب على قيام الشخصية المعنوية المتميزة عن الشخصيات المكونة لها أو التعامل في اطارها وما يترتب عنها من نتائج قانونية تتركز في قيام شخص قانوني جديد يتمتع بالأهلية الكاملة في حدود أهدافه.[1]

ثانيا : وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية

يرجع سبب قيام السلطة المركزية باللجوء نظام اللامركزية واستحداث مصالح أو شؤون محلية هدف تقريب الادارة من المواطن و لقدرتها على تلبية طموحات و اهتمامات واحتياجات المواطنين المحليين ، لهذا الهدف يكون في وضع الادارة المحلية في مكان تكون فيه قريبة من السكان في ذلك الإقليم.[2]

لان احتياجات سكان الإقليم أو جهة محلية معينة تختلف عن الاحتياجات و المصالح و الشؤون الوطنية العامة و المشتركة بين جميع المواطنين بالدولة.[3]

ثالثا: الاستقلال الإداري

إن الاستقلال الإداري معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة ضمن أسلوب اللامركزية، مع الاعتماد على نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على عمل هذه الهيئات اللامركزية بمتابعة مدى مطابقة أعمالها الإدارية مع القانون وهي رقابة ملائمة من طرف السلطة الوصية.[4]

رابعا :الوصاية الادارية

يسمح للجماعات المحلية بالتمتع بجانب واسع من الاستقلالية في تسيير شؤونها وممارسة اختصاصاتها، إلا أن هذه الاستقلالية نسبية وغير كاملة، إذ تخضع الجماعات

---

[1] صالح ساكري ، مرجع سابق ، ص 194.

[2] محسن يخلف ، مرجع سابق، ص 21.

[3] حمادو سليمة ، مرجع سابق ، ص 26

[4] محمد بعلي ، القانون الإداري للنشاط الإداري ،الجزائر ، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع سنة 2002 ، ص74.

المحلية في ممارسة وظائفها لنوع من الرقابة والإشراف والوصاية ، وهذه الوصاية تكون من طرف السلطة المركزية ضمانا للوحدة الترابية والسلامة السياسية والإدارية في الدولة يطلق عليها نظام الوصاية الإدارية التي تعتبر جانب أساسي في مسار الإدارة المحلية.

وتتمثل الوصاية الإدارية فيما يعرف بسلطة الرقابة الوصائية وهو ما يضمنه القانون أي مراقبة مدى ملائمة أعمال وتسيير الجماعات المحلية مع القانون، فالقرارات التي تصدرها هذه الوصاية المختصة المتمثلة في السلطة المركزية في العاصمة أو ممثلي السلطة المركزية في الأقاليم وقد تكون اختصاص للهيئات اللامركزية علي هيئات لا مركزية أدنى منها كاختصاص المجلس الشعبي الولائي بمهمة الإشراف والرقابة على اعمال نشاط المجلس الشعبي البلدي.

وتكون هذه الرقابة على مدى مشروعية أعمال المجالس المنتخبة فقط، أي تحرير نطاق هذه الرقابة وأهدافها ووسائلها واجراءاتها والسلطات الإدارية المختصة بها، وتتفاوت صور الرقابة التي تمارسها المركزية على الأجهزة المحلية، فقد تتضمن هذه الرقابة عدة حقوق، كحق التعيين في بعض الوظائف، وعقابهم وتأديبهم، وعلى الرقابة على عمالهم و حق السلطات الإدارية المركزية الوصية في دعوة المجالس الشعبية في دورات استثنائية بالإضافة الى حق سلطة السلطات المركزية الوصية في حل المجالس الشعبية في دورات تهيئة التسيير، كذلك حق السلطات الإدارية المركزية الوصية في تقرير وصرف الاعتمادات المالية لصالح الهيئات والوحدات والمؤسسات الإدارية اللامركزية.[1]

خامسا: المجالس المحلية المنتخبة

من الضروري إدارة شؤون المحلية من قبل مجالس منتخبة ، هذه الاخيرة تقوم بالإدارة الشؤون العامة لمواطني والهيئات والأقاليم، فالمواطنون المحليين أدرى بمشاكلهم واحتياجاتهم، لذا فهم من يحددون الأشخاص المناسبين لانتخابهم لتولي تسيير المجالس المنتخبة التي تعتبر هيئات الإدارة العامة للمجتمعات المحلية.

[1] صالح ساكري، مرجع سابق ، ص 196.

الاصل أن تشكيل المجالس المحلية المنتخبة يكون بالانتخاب المباشر، ذلك أن نشاط الإدارة المحلية هو في الاصل نشاط سياسي وهو امر ضروري لدعم واستقلال السلطات المحلية تقوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والإدارة والتنفيذ[1]

ولما كانت اللامركزية الإقليمية تطبيقا للمبدأ تكريس الديمقراطية، والسماح للمواطنين بتسيير شؤونهم المحلية ،ولما كان هذا المبدأ يستلزم اللجوء إلى الانتخاب لاختيار ممثلي الشعب، فالانتخاب هو الوسيلة الأساسية التي يتم فيها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الوحدة المحلية، إذن فالاقتراع هو الوسيلة التي يتم بها تحقيق الديمقراطية السياسية في إدارة الشؤون المحلية.[2]

سادسا : التمويل الذاتي بالموارد المحلية

يكون استقلال الهيئات المحلية إداريا إذا ما تحقق استقلالها المالي وهذا الاستقلال المالي يمكنها من إيجاد موارد تمويل ذاتية ما يمنح لها ذمة مالية مستقلة، وبالتالي تمتعها بالحرية في إنفاق أموالها دون الرجوع إلى السلطة الوصية، فهذا الاستقلال المالي يمنح لها استقلالية إدارية ويكرس مبادئ الحكم المحلي.[3]

سابعا: المشاركة الشعبية

تعتبر المشاركة الشعبية أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات بالمجالس المحلية، وفي الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية، تبتعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يحس به المواطنون من مشكلات وحاجات، فالمشاركة الشعبية هي اشتراك المواطنين أفراداً وجماعات مع الهيئات الإدارية في تحديد الاحتياجات والأولويات واتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات.[4]

---

[1] محسن يخلف ، مرجع سابق، ص 26

[2] سعيدي الشيخ ، التنظيم الاداري المحلي ،المجلة الالكترونية للدراسات والابحاث القانونية ،جامعة سعيدة ، ص 17

[3] بوعمران عادل ، استقلالية الجماعات المحلية ، مجلة المعارف، العدد 08 ، جوان 2010 ،ص 42

[4] محسن يخلف ،المرجع نفسه، ص 28

الفرع الثاني: عـوامل نجاح نظام الإدارة المحلية

اذا كان المطلوب من الادارة المحلية تحقيق أهداف عظيمة حتى في ظل معاناتها من عدة مشاكل ، فأنها بدون شك تحتاج الى عدة عوامل لتنجح و لتزيد من فعاليتها وتكون عند مستوى تطلعات مواطنيها ولعل من اهم هذه العوامل ما يلي:

أولا: تفعيل مبدأ اللامركزية: تعبر اللامركزية عن نقل بعض الصلاحيات الى الجهات المحلية لتخفيف العبء عن السلطات المركزية من جهة وتلبية رغبات المجتمعات من جهة أخرى كونها قريبة من المواطن وللقيام بأدوارها بسلاسة لابد من تخفيف من شدة وهيمنة السلطات المركزية على سير الإدارة المحلية والاعتراف الفعلي للامركزية في التسيير والإشراف على الشؤون المحلية ، وإعطائها صلاحيات أوسع وتوفير الإمكانيات لها لتضطلع بمهامها و أعمالها، من جهة اخرى محاولة ادخال تحسينات واصلاحات جوهرية تمس اساس النظام من خلال محاوره الاساسية متمثلة في المحور المالي والسياسي والاداري[1] ، ولمعالجة مكامن الداء والقضاء على مواطن الضعف ، يجب اتخاذ حزمة تدابير اصلاحية ملائمة ومتناسبة مع اسس هذا النظام ، تجعلها قادرة على القيام بمهام الملقاة على عاتقها ولا يتم ذلك الا من خلال التشخيص السليم والدقيق لأوضاعها في البداية ، ثم البحث عن الحلول الناجعة لها. ومن خلال الفهم السليم اولا يتم تسخير كل الوسائل اللازمة لإنجاح الادارة المحلية تنظيما ،وتسييرا ، ومالية.[2]

ثانيا : الفهم السليم لنظام الادارة المحلية

يعد فهم العلاقة بين السلطات المركزية والهيئات اللامركزية عاملا اساسيا بما معناه ان العبرة ليست بحسن اعداد النصوص القانونية وتخصيص الميزانيات الملائمة ، بل تتعداه الى الزامية الفهم الدقيق لاحتياجات هذه الهيئات وذهنيات مسيريها ، ما ينجر عنه

[1] رابح سرير عبد الله ، المجالس المحلية كأداة للتنمية المحلية ، مجلة الفكر ، العدد 07، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، سنة 2011 ، ص 78

[2] علي زيان ومحند وعمر ، نظرة حول المالية العمومية المحلية ،ندوة فكرية حول: مدى تكييف نظام الادارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة ،منشورات مجلس الامة ، الجزائر، سنة2002، ص 61

ايجابا الايمان باستقلاليتها والتعامل معها وفق هذا التصور ،الامر الذي يستدعي عند الاعتراف لهذه الهيئات بالشخصية المعنوية لا يعني تحميلها بمستويات تتجاوز قدراتها وطاقاتها المالية ، ذلك ان المركزية عندما تعرب عن رغبتها في منح اللامركزية مسؤولية وظائف معينة وتعزف في الوقت ذاته عن توفير الوسائل التي تكفل للهيئات المحلية اداء وظائفها بكفاءة وفاعلية. مما يجعل هذه الهيئات تتخبط في جملة من المشاكل وضعف في مواجهة طلبات المواطنين. [1]

ثالثا: تثمين المالية المحلية

من الخطأ ان تظل الادارة المحلية تعاني من نقص في الموارد المالية ومن غير المعقول و لا المقبول ان تبقى معتمدة بشكل كلي على اعانات الدولة ، لذا يجب ايجاد آلية لتمويل المحلي وتسيير الفعال بغية تزويد مواردها المالية ، من شانه ان يغنيها عن غيرها و تعد اولوية وكفيل لها بتسيد امرها وهذا سيتم من خلال :

يجب ان تمنح مهمة تحصيل الضريبة المحلية واساسها وحجمها من طرف الهيئات المحلية بنفسها ، ومنح هذه الاخيرة الحق في تحصيلها تحت اشراف السلطة المركزية وابتعاد هذه الاخيرة عن التحكم الكلي في الضريبة ما يخلق جباية محلية فعالة تؤدي الى تكريس مفهوم لامركزية ضريبة ، بالإضافة لوضع جهاز مالي يشمل قواعد الشفافية والفعالية في اختيار الميزانية المالية المحلية من جهة ودفع الجماعات لتحكم اكثر في ميدان التسيير المالي والمحاسبي [2]

تبني سياسة مالية تقوم على تحديد واضح للضرائب المركزية و المحلية ،مع منح السلطات المحلية سلطات واسعة لمواكبة دورها التنموي، كمنحها الدور لتحديد الضرائب والرسوم والاعفاء منها وتسيير القروض محليا مع ضمان مساعدة من طرف السلطات

[1] رابح سرير عبد الله ، مرجع سابق ، ص 79

[2] الطيب ماتلو، مكانة المالية المحلية في اصلاحات الدولة ، ندوة فكرية حول : مدى تكيف نظام الادارة المحلية مع الحقائق الوطنية الجديدة ، منشورات مجلس الامة ، الجزائر ، سنة 2002 ، ص 48

المركزية وتقديم الدعم لها بغية تعبئة المزيد من الموارد المالية، بالاضافة لسعي الجدي الى محاربة كافة ظواهر الغش والتهرب الضريبي ، مع تحسين الاداء باشراك الجماعات المحلية في تحصيل بعض منها ، وكذا تدريب الاعوان المكلفة بذلك و ترشيد النفقات المحلية والابتعاد عن الاستدانة للإنجازات الغير مجدية او ذات غير الاولوية ، تشجيع على التحري الدائم وتفعيل الرقابة الذاتية درأ للفساد المالي .

تحسين وتكثيف التضامن بين الجماعات المحلية ، مع تحفيزها على القيام بذلك عن طريق زيادة تشجيع العلاقات بين الوحدات المتجاورة و تحفيز الاستثمار المحلي بغية تحسين ماليتها ، ويتم ذلك بإعطاء دور اكبر للمجالس المجالس المحلية للبحث عن اساليب جديدة لاستقطاب الاستثمار مما يعود بالفائدة الاقتصادية للإقليم واستغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية ، مع تكفل السلطات المركزية بمساعدتها تقنيا وتوسيع صلاحياتها الموضوعية.[1] ،كذلك الوفاء بالالتزام القانوني من الدولة الذي يفيد بان كل تحويل للمهام يجب ان يرفق بالوسائل الضرورية لتأديته [2]

رابعا: ترشيد الوصاية الادارية

تهيمن السلطة المركزية على قرارات الجماعات المحلية وتصادر احقيتها فيها وذلك من خلال اخضاعها للرقابة القاسية والشديدة مما جعلها تحيد عن جوهرها في التطبيق بدلا من والمتابعة و التقويم ، لهذا وجب ضبطها وتحديد مهمتها بما يفيد تقويم دورها على النحو الذي يضمن مصالح الطرفين كالاتي:

تنظيم قواعد واجراءات الرقابة الوصائية المسلطة على الجماعات المحلية ، تحديدا دقيقا بما يكفل تبيان الاعمال الخاضعة للوصاية ثم السعي لتضييقها وضبط طبيعتها على ان تتحول لرقابة مشروعية دون ملائمة ، مع الغاء تصديق اكثر من جهة على قرارات الهيئات المحلية ،مع تقليص المدة الواجب فيها التصديق – تم ادراجه في تعديل الجديد

[1] الطيب ماتلو ، مرجع سابق ، ص 48.

[2] انظر المادة 04 ، القانون 11-10 ، مرجع سابق.

لقانوني البلدية والولاية ،مع الالغاء التدريجي للوصاية المركزية واستبدالها بالرقابة القضائية لتصبح مداولات المجالس الشعبية نافذة بمجرد نشرها او تبليغها ،ويبقى لكل ذي مصلحة التوجه الى القضاء الإداري لإلغائها.

إلغاء الوصاية المالية التي تعد اكثر قسوة التي يتجلى من خلالها السيطرة الفعلية للسلطة المركزية ، ذلك بداية من خلال حصر مجالات تدخلها و تقليلها و اسناد المهمة لمجلس المحاسبة بهدف منع ممارسة حلول الوصاية الا بعد اقرار هذا المجلس وتطبيقا لملاحظاته وتصحيحه واقتراحاته ، ولا تتدخل المصالح المركزية الا بعد انتهاء المهلة المقدمة للهيئات المحلية ، لذا نرى ان يقوم مجلس المحاسبة بتكثيف دوره في مساعدة وتوجيه هذه الهيئات وارشادها الى افضل السبل في التسيير من خلال تقديم ملاحظاته ،و نشر تقاريره حتى يستفاد منها و تسهم في ترشيد المال العام. [1]

خامسا: تطوير طرق المشاركة الشعبية

من المسلم به ان طاقات المواطنين لا حدود لها و هي اقوى من طاقات الدولة وهدف رجل الادارة المحلية هو تفجير هذه الطاقات ، وعليه يبدو لزاما اعادة تجسيد حق المشركة الشعبية من خلال توفير السبل الكفيلة بدمج الافراد للاضطلاع بدورهم في تسيير هيئاتهم المحلية والدفاع عن مصالحهم في اطار ترقية الديمقراطية التشاركية [2]

ويمكن تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال تفعيل لجان الاحياء ،الا انها تفتقد للاطار التنظيمي الذي يبين ويرصد مهامها بدقة وعلاقاتها ،مما يعني ان الفكرة قائمة ودورها مأمول، لتظل ديكورا شكليا يمنع من المشاركة الفعلية و تتحول الى منصب مساندة وتأييد ، وان وجدت بعض الاحيان بعض المبادرات جيدة فهي شخصية ومن الافضل استنساخها وتطويرها للبناء عليها ، ولو تستغل هذه اللجان بشكل فعلي لكنا امام

[1] مسعود شيهوب ، مرجع سابق ، ص 203-204

[2] الامين شريط ، الديمقراطية التشاركية: الاسس الافاق ، مجلة الوسيط ، العدد 06 ، منشورات وزارة العلاقات مع البرلمان ، الجزائر ، سنة 2010 ، ص 48

فضاء تشاركي مهم وحر وسيط لانشغالات المواطنين الحقيقية .[1]

المطلب الثاني: معوقات نظام الادارة المحلية.

تسعى الإدارة المحلية إلى إشباع حاجات مواطنيها ،ذلك من خلال العمل المستمر لتحسين الإطار المعيشي ووضع أسس اقتصادية فعالة ، والعمل بأنظمة حكم محلي راشد و تكريس قواعد مالية ومحاسبة شفافة حفاظا على المال العام ، وإرضاء المجتمعات المحلية وتقليص الفوارق بين الأقاليم حضرية و ريفية ومواكبة التغيرات الدولية المتسارعة.

ومن جملة المعوقات التي تعاني منها الإدارة المحلية في الجزائر هناك معوقات إدارية –التنظيمية و تقنية– ومعوقات أخرى اقتصادية وسياسية.

الفرع الأول: المعوقات الإدارية– تنظيمية و تقنية–

أ–**المعوقات التنظيمية** : لعل من أهم المعوقات الإدارية هي البيروقراطية في التسيير أو البطء في الإجراءات الإدارية أو كثرتها في موضوع واحد مثل استخراج وثائق الحالة المدنية أو الرخص الممنوحة للمواطنين في إطار الاستثمار المحلي لإنجاز وتنفيذ المشاريع ،أيضا التهرب من المسؤولية ، إذ نجد في كثير من الأحيان أن المتعاملين الاقتصاديين يجدون صعوبة في إيجاد هيئة مكلفة باستقبال وتبني مشاريعهم وتسهيل الإجراءات لهم فتجدهم يهيمون ين مصالح البلدية والولاية ومديرية الاستثمار ومديرية الصناعة ومديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..الخ

انعدام التخطيط والبرمجة والدراسات المستقبلية للمختلف البرامج التنموية التي تحسن الإطار المعيشي للمواطن المحلي بالدرجة الأولى وتنفع الاقتصاد الوطني بالدرجة الثانية.

عدم الأخذ بعين الاعتبار بنقص الوعاء العقاري و مشكلة العقار الصناعي التي لم تراوح مكانها بعد ، زد على ذلك عدم مراعاة الإجراءات الجديدة لقانون الصفقات

[1] عبد الحميد بن عيشة ، المبادئ العامة للتنظيم الاداري وتطبيقاتها في الادارة المحلية الجزائرية ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، سنة 2001/2000 ، ص 22

العمومية باحترام الآجال الخاصة في تنفيذ المشاريع ،عدم تسديد المستحقات لخاصة لأصحاب المشاريع مما يؤدي إلى بطء التنفيذ[1]

معاناة العديد من البلديات الجزائرية من ضعف مالي اوجد عدة مناطق تفتقر لتنمية المحلية و غير مهيئة وغير ممدودة بشبكات توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي ناهيك عن ضعف الميزانيات المخصصة من السلطات المركزية لتهيئة مختلف القطاعات ، بالإضافة لعدم احترام دفاتر الشروط المعدة لإنجاز المشاريع و عرقلتها لأسباب غير مبررة وتحويل الاعتمادات عن طريق الطلبات لإنجاز مشاريع غير مهمة كالتهيئة الطرق الرئيسية بصفة مستمرة.[2] ، بالإضافة إلى معوقات أخرى تتمثل في إساءة استخدام السلطة واستغلالها في نفس الوقت وغيا الكفاءة والخبرة العلمية في التعيينات والترقيات و إيثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وعدم المحافظة على السرية في العمل مع ضعف سيادة القانون وتفشي الفساد الإداري والوساطة والمحاباة والمحسوبية ، التعمد في بطء الإجراءات وتعقيدها في تقديم الخدمات ، وتعاني الإدارة المحلية من غموض في النصوص التشريعية التي تتعلق بين المركزية والهيئات المحلية فمن خلال القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية يتضح لنا ان الاختصاصات الموكلة للمجالس المنتخبة على الرغم اتساعها وتدخلها في عديد الأنشطة والمجالات ،السياسية، اقتصادية اجتماعية ، وثقافية ،إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كير بسلطة الرقابة من طرف المركزية [3]

ب- عراقيل الإدارة المحلية في الجانب التقني: وتتمثل أهم العراقيل للجماعات المحلية على المستوى التقني فيما يلي:

---

[1] خيضر خنفري ، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق** ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، سنة 2011/2010 ، ص220

[2] عبد الوهاب غزالي ، التنمية المحلية في ولاية بلعباس ، مذكرة نهاية الدراسة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر ، الإدارة المحلية ، سنة 2006 ، ص 38

[3] نورالدين يوسفي ، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة تقييمية للفترة 2008/2000 ، دراسة حالة ولاية البويرة ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، سنة 2010/2009 ، ص 38

ضعف الصلاحيات بمجالس الإدارة المحلية، حيث دائما ما نجد ان تنفيذ القرارات التنموية الصادرة عن هذه المجالس يحتاج إلى موافقة الحكومة المركزية، كون هذه المجالس لا تستطيع في كثير من الأحيان تنفيذ القرارات بسبب ضعف إمكانيتها المالية والإدارية وطلبها من السلطات المركزية التي لها سلطة الرقابة في تخصيص صرفها.

الرقابة الشديدة التي تمارسها الحكومة المركزية على أعمال المجالس المحلية ومجالس التنمية الإقليمية أدت إلى إضعاف دور الوحدات المحلية والإقليمية في مجال الإبداع والإنتاج والمشاركة الحقيقية في مجال التنمية الإقليمية.

المركزية الشديدة السائدة في الأجهزة الإدارية على الوحدات الإدارية الإقليمية والاعتماد الكلي على رأي الحكومة المركزية (الوصاية) في اتخاذ أي قرار.

عدم تشجيع روح الابتكار والقدرة على التصرف والمبادرة بين الرؤساء في المستويات الإدارية الدنيا، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد قدراتهم ومهارتهم الذهنية.

غياب الكوادر التخطيطية والفنية المؤهلة لإعداد خطط التنمية الإقليمية على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى عدم تفويض السلطات بالشكل الكافي، الأمر الذي يترتب عليه اللامبالاة والإهمال والمركزية الشديدة وتعدد المستويات الإدارية.[1]

الفرع الثاني : معوقات الادارة المحلية على المستوى الاقتصادي و السياسي.

تعاني الإدارة المحلية من عدة عراقيل اقتصادية تحول دون الوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية محلية مردها خاصة لتفشي الفساد الإداري في الحكم المحلي الذي أدى إلى تقليص معدلات النمو والتنمية في الجزائر والسبب في ذلك راجع إلى ما يلي:

أ- معوقات على الصعيد الاقتصادي و المالي

ضعف القاعدة الصناعية على المستوى المحلي وضعف استراتيجية استحداثها ما انجر عنه ضعف الجباية وبالتالي بلديات فقيرة ، مع نقص الحوافز المادية والمعنوية في

[1] بوحنية قوي ، فساد المجالس المنتخبة ومصالح الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة الديمقراطية، العدد 03 ، سنة 2010 ، ص 2.

الاستثمار المحلي بسب نقص المؤسسات المالية المساهمة في تفعيل الاقتصادي و الجبائي على المستوى المحلي ، مشكلة النقل خاصة المدن الكبرى بسبب قلة الطرق الثانوية ورداءة الطريق السريع و التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية الذي آتى على مساحات معتبرة منها و يهدد بزوال القطاع الفلاحي على المستوى المحلي .

واعتماد البلاد على المرجعية الاقتصادية مبنية على ريع البترول وهو الأساس لتمويل النشاطات التنمية على المستوى لمحلي وغياب استراتيجية خلاقة للاستثمار خارج المحروقات وفي ظل تذبذب الأسعار و الأطماع بعض الدول المتقدمة ، ما يؤثر سلبا على وتيرة سير المشاريع لكونه المورد الأساسي الذي يدعم ميزانية الإدارة المحلية .

ضعف البنيان الصناعي والزراعي والسياحي وضعف الموارد الجبائية للوحدات المحلية ،مع عدم مراعاة التخطيط الاقتصادي على المستوى المحلي دون مراعاة البيئة والعوامل والظروف لكل منطقة وإمكانياتها المالية وطاقاتها البشرية [1]

بالإضافة إلى جملة من المعوقات المالية كتبعية النظام الضريبي المحلي للدولة من خلال القيود المفروضة عليها والرقابة الوصائية وتحديد معدلات الضرائب من طرف المركزية وتحصيلها من طرف أجهزة الدولة ،زد على ذلك الغش والتهرب الضريبي من خلال عدم دفع الضريبة والتحايل على إدارة الضرائب وعدم التصريح برقم الأعمال الحقيقي وانعدام النجاعة والفعالية في تحصيل الضريبة[2]

ب- معوقات الادارة المحلية على الصعيد السياسي

اما المعوقات على المستوى السياسي فتبدو العلاقة متلازمة بين فساد الطبقة السياسية على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي، فالفساد كظاهرة معقدة تبدأ من الأسفل لتصعد نحو الأعلى وفق التصنيفات التالية:

---

[1] محمد حشمون ،مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية "دراسة على المجالس بلدية قسنطينة" ، أطروحة دكتورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، سنة 2011/2010 ، ص 117

[2] عبد القادر حسين ، الحكم الراشد وإشكالية التنمية ، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2012/2011 ، ص ص 178،180

سوء العلاقة بين المواطن المنتخب وبين الفرد المنتخب –رئيس البلدية–، كنتيجة لرداءة أداء المجالس المحلية المنتخبة في تلبية احتياجات ورغبات المواطنين ما قد يساهم في تشكيل صورة سيئة عن للأحزاب السياسية التي تنشط على المستوى المحلي ما ينجر عنه المقاطعة التي تؤدي الى فقر الحياة السياسية و ما ينعكس سلبا على حركة عجلة التنمية على المستوى المحلي.

فساد المحليات هو بداية لفساد المواطن السياسي الذي يتم انتخابه في المجالس المحلية.[1] ومن هذا يتجسد نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس الشعبية وضعف درجة الإقبال على الانتخابات المحلية وتعدد المشاكل داخل المجالس مما يؤدي إلى توقيف مصالح المواطنين وتنفيذ المشاريع وتجميد الاجتماعات و المداولات وعدم تسوية ملفات المواطنين ما ينجر عنه سحب الثقة وعدم المصادقة على المداولات.

وانخفاض أداء الأحزاب وعدم قيامها بدورها في تكريس التجنيد السياسي وتقديم برامج على مستوى تطلعات المواطنين على المستوى المحلي ، وعدم تحديد معايير موضوعية للانتقاء والترشح داخل المجالس الشعبية البلدية و الولائية أدى إلى ربط ترشح المواطنين في إطار الأحزاب السياسية أو القوائم الحرة لجملة من العوامل المتحكمة كالعروشية و الجهوية على حساب المصلحة العامة [2] .

كذلك من المعوقات السياسية في الجزائر مركزية صنع السياسات العامة وحصر الأهداف في يد السلطة المركزية، غياب التطبيق الفعلي للامركزية الإدارية للمساهمة في سير المرافق المحلية، تشديد الرقابة على العلاقات العمودية من قمة الهرم إلى قاعدته، سيطرة بعض الأحزاب على المشهد السياسي منذ سنوات مما أدى إلى خلق صراعات على السلطة وظهور نزاعات وانشقاقات مما أدى إلى إهمال الهدف الأساسي الذي يهدف

[1] بوحنية قوي، مرجع سابق ، ص5

[2] محمد ناصري مشري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،سنة 2011/2010 ، ص 79 .

إلى تحسين الإدارة المحلية وترقية الإطار المعيشي للمواطن، الأمر الذي جعل هذا الأخير ينصرف ويقاطع الحياة السياسية.

المبحث الثاني :إصلاح و عصرنة الادارة المحلية في الجزائر

يمكن للإدارة المحلية بصفتها هيئات ادارية محلية تجاوز كل المشاكل والمعوقات التي تعترض سبيلها بهدف اداء المهام المنوطة بها بشكل ملائم ويتماشى وتطلعات مواطنيها وتلبية رغباتهم وحاجياتهم، من خلال الحرص على تطبيق مختلف الاصلاحات و المقترحات وتبني كل الافاق والتطلعات التي من شانها ترقية وتفعيل عمل الادارة المحلية وتعزز قنوات الثقة بينها وبين المجتمع المحلي .

ومن اجل عصرنة واصلاح الادارة المحلية لابد من توفر الامكانيات الملائمة بما يتماشى و الخصوصيات المحلية وهو ما سيتم التطرق اليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول :اصلاح الادارة المحلية في الجزائر

تعتبر عملية ترقية والنهوض بنظام الادارة المحلية من اولويات الدولة في الفترة الراهنة ، ولا يتم ذلك الا من خلال انشاء نظم جديدة او اعادة تأهيل النظم القائمة من خلال تبيان دواعي اصلاح اعادة تأهيل الإدارة المحلية وأسبابه و آليات ومواطن .

الفرع الأول : إعادة تأهيل الإدارة المحلية في الجزائر

لقد كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن الاصلاح ،التحديث، التطوير عصرنة.. الخ ، من المصطلحات التي طغت على المشهد في الجزائر خاصة في الجانب الاداري ، وهذا ما كرسه انتهاج الجزائر لسياسة الاصلاح الاداري بموجب استحداث وزارة منتدبة لدى وزارة الاولى مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية سنة 2013 واوكلت لها مهمة اصلاح الخدمة العمومية و تحسين العلاقة بين المواطن و الادارات وتخفيف من حدة البيروقراطية والقضاء على الفساد– الرشوة–.[1]

[1] الرئاسة تستحدث وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية ، في الموقع الالكتروني ،اطلع علي بتاريخ 2021/06/21 ، على الساعة 17:00 سا ، انظر للموقع: www.elbilad.net/detail? Id=3900

وعليه لابد من ايجاد حلول عملية وفعالة لإخراج الهيئات المحلية من دائرة التأزم و الوقوع في قبضة المركزية ، وتفعيل نظام اللامركزية وتكريس مبدأ الاستقلالية الفعلية ، الادارية و المالية للجماعات المحلية .

كما تعتبر عملية اصلاح الادارة المحلية على انها الجهد السياسي والاقتصادي و الاداري ،والاجتماعي والثقافي الهادف لبى توفير مجالس محلية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية في انجاز أهدافها .[1]

الفرع الثاني : اسباب اصلاح الادارة المحلية و اهدافه

هناك عدة اسباب تدعو الى اصلاح الادارة المحلية ويمكن تبيانها فيما يلي:[2]

أ- اسباب ودواعي اصلاح الادارة المحلية

محاولة مواكبة التطورات والتغيرات على المشهد اليومي للمواطن كإفرازات العولمة و التطور التكنولوجي والزيادة المتنامية لعدد السكان وزيادة الطلب على الخدمات .

التغير المتواصل لأساليب التنظيم في الادارة نتيجة توسع رقعة الخدمات وارتفاع تكاليف انجازها والمطالبة بتحسينها ورفع مستوى الاداء، بالإضافة الى تزايد المطالبة بالمشاركة الشعبية وتفعيل دورها في تحديد اهداف ترقية و عصرنة الادارة، فلابد من مشاركة المجتمع المحلي بفعالية اكثر في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر والعمل على تفعيلها وترقيتها.

ومن بين اهم الاسباب الداعية لإصلاح منظومة الادارة المحلية نجد الغياب الفعلي للاستقلالية الادارية والمالية للجماعات المحلية ، مما يفقدها مميزاتها التي انشأت من اجلها، حيث نصت المادة الاولى من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية" البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة"

---

[1] باديس بن حدة ، الاتجاهات الحديثة لتطوير الادارة المحلية في الوطن العربي (دراسة مقارنة لنماذج المختارة)، رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2012/2011، ص 75

[2] المرجع نفسه ، ص 76

كما تنص المادة الاولى من قانون الولاية 12-07 " الولاية جماعة اقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة "ومن خلال ما سبق يتبين لنا مميزات الجماعات المحلية في الجزائر وهي:

أ-**الميزة الاولى** : في قراءة اخرى لمجموعة من الباحثين فيما يخص الاستقلالية الادارية للجماعات المحلية ، اذ لا يكفي وجود مصالح متميزة ومنح الشخصية المعنوية للهيئة المحلية لقيام نظام الادارة المحلية اذ لابد ان يكون المجلس المحلي مستقلا في ممارسة وظائفه الادارية عن الحكومة المركزية.[1]

ب-**الميزة الثانية:** وتتمثل في الذمة المالية او بمعنى اخر الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ،وهي مدى قدرتها على تحصيل الجباية المحلية او قدرتها على تمويل المشاريع دون الاستعانة بالهيئات المركزية او الحكومية .

ونقصد بالاستقلالية المالية للجماعات المحلية مدى توفيرها لموارد مالية خاصة تمكنها من اداء اختصاصاتها المنوطة بها واشباع حاجيات المواطنين في نطاق عملها ،وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة.[2]

كما تسمح هذه الاستقلالية المالية بإدارة ممتلكاتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى النمو النشاط الاقتصادي ،غير ان الاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية ، ليست لها هذه الصفة حاليا، ومن جهة اخرى المراقبة المفروضة عليها من طرف السلطات المركزية [3]

فالاستقلالية المالية هنا هو الاعتراف للهيئات المحلية بالقدرة على تحصيل المالية المحلية وان تكون حرة في ادارة اموالها على النحو الذي يحقق مصلحة سكان الاقليم.[4]

---

[1] صفوان المبيضين ، حسين الطروانة ، توفيق عبد الهادي ، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية ،الأردن ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،بدون طبعة ، سنة 2011 ، ص 40

[2] لخضر مرغاد ، مرجع سابق ، ص 03

[3] محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ، ص 158

[4] المرجع نفسه ، ص 159

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا مدى استقلالية الجماعات المحلية الادارية حيث لها سلطة البت والتقرير في نطاق اقليمها المحلي ، والاستقلالية المالية في تحصيل الجباية المحلية لتمويل مشاريعها وبرمجها التنموية و بالرجوع للواقع العملي نجد ان هذه الميزات غائبة او منعدمة ان صح التعبير ، مما تفقد النص التنظيمي قيمته ودا عائد لعدة عوامل كضعف النسيج الاقتصادي للجماعات المحلية و الرقابة الوصائية الشديدة من السلطات المركزية على الهيئات المحلية وتبعية المنظومة الجبائية للجماعات المحلية للسلطة المركزية ، بالإضافة الى مركزية صنع السياسات العامة وحصر سلطة التقرير و البت النهائي في قمة الهرم.

ب-اهداف اصلاح الادارة المحلية

يهدف إصلاح وعصرنة الإدارة المحلية الى توسيع صلاحيات وجهود الادارة المحلية في العمليات التنموية وعدم حصرها في الامور التنظيمية او الاستشارية و الخدمات المحدودة و رفع مستوى أداء الأجهزة

المحلية و استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها والاستمرار في تدريبها ورفع مستواها بهدف تحسين الخدمة العمومية.

زيادة الموارد المالية الذاتية وعدم الاعتماد على القروض و المساعدات الحكومية في انجاز المشاريع والقيام بخدماتها باستقلالية وحرية أوسع و من المركز.[1]

الفرع الثالث :اليات ومواطن اصلاح الادارة المحلية

لقد تعددت وتنوعت الاقتراحات ومداخل تطوير انظمة الادارة المحلية وتشمل:

اولا: اصلاح وترشيد الجباية المحلية

ان قدرة السلطات المحلية على تامين الخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية مرتبط اساسا بالموارد المالية لهذه السلطات ، او ما يعرف بالجباية المحلية ، في حين تعتبر عامل محوري في تحقيق الاستقلالية للهيئات المحلية فلا يمكن الكلام عن توسيع

[1] حدة فروحات، مرجع سابق ، ص 77

الصلاحيات دون منح الاستقلالية المالية لهذه السلطات المحلية ، فكلما ازدادت الموارد المالية والاستقلالية في تحصيلها ازدادت معها الهيئات المحلية في مباشرة صلاحياتها.

فالمجتمعات المحلية التي تزخر بالأملاك المدرة للجباية توفر الاعتمادات المالية التي تمكنها من أداء اختصاصاتها الموكلة إليها ، وإشباع حاجات مواطنيها في نطاق عملها[1]

أما الإدارات المحلية التي لا تتوفر على مداخيل الجبائية بشكل كافي تنتظر هبات من الدولة –وهو الواقع الذي تعيشه العديد من البلديات في الجزائر– والتي تعيش غياب كبير للمشاريع التنموية و التهميش من طرف المصالح المعنية و ولديها عدة مشاكل باتت تؤرق المواطن ، ويتضح لنا ان غياب الاستقلالية المالية لعديد من البلديات والولايات مرتبط بضعف التحصيل الجبائي لديها وضعف النسيج الضريبي لها مما يضطرها لطلب الاعانات من السلطات المركزية لتجسيد المشاريع المحلية مما يفقدها خاصية الاستقلالية والرضوخ لسياسات والقرارات المركزية ولعل من الاسباب ذلك ما يلي:

تنامي العجز المالي لسلطات المحلية ويعود ذلك ضعف النسيج الجبائي بالنسبة للهيئات المحلية – ضعف الايرادات–، وعدم وجود اطارات مؤهلة في المالية والجباية، تدخل السلطات المحلية في عديد المجالات مما يزيد العبء في الانفاق ،التقسيم الاداري وانشاء عدة بلديات معزولة وبدون انشطة تجارية واقتصادية مما يضعفها في مجال الجباية المحلية، زد على ذلك سياسة التنازل العقاري للممتلكات الجماعات المحلية لوكالات مستقلة.[2]

وعليه عمدت الادارة المحلية الى محاولة تبني حلول بهدف تفعيل الجباية المحلية من خلال :

---

[1] دلال بري ، الاستقلال المالي للبلدية ، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ، سنة 2014/2013، ص 09

[2] شوقي جباري وبسمة عولمي ،"تعبة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد02 ، جوان 2005، ص31 .

محاربة ومجابهة كافة أشكال الغش والتهرب الجبائي من خلال محاولة تحسين فعالية النظام الضريبي وتبسيط الاجراءات في تحصيل الضريبة مع تحسين الجهاز الاداري الضريبي وتحديث وتجديد الوسائل والامكانيات الادارية في المجال الضريبي والجبائي ، تحسين العلاقة بين الادارة والمكلف بالضريبة وتخفيف حدة التوتر في المعاملات مع المواطن او المكلف بالضريبة ، تحسين الرقابة الجبائية و الكشف عن المخالفات المرتكبة وتشديد العقوبات والغرامات المالية على مرتكبيها.

إشراك الجماعات المحلية في إعداد نظام الجباية ويكون ذلك بتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية في تحصيل الضريبة واعدادها بما يتماشى ومتطلباتها ونفقاتها والابتعاد عن التوزيع التمييزي لحصيلة الجباية من حيث التوزيع العادل لثروة الجبائية بين البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية.[1]

إعطاء صلاحيات أوسع للهيئات المحلية من خلال هذه الصلاحيات تحصيل الجباية وإعدادها وتنفيذها، إنشاء مصالح لامركزية على مستوى البلديات والولايات مهمتها التحصيل الضرائب والرسوم لترقية الميزانيات المحلية، و التخفيف من شدة الرقابة على ميزانية الجماعات المحلية، بالإضافة لمحاربة مختلف أشكال التهرب الضريبي وردع و مخالفة مرتكبيها.

ترقية العنصر البشري للإدارة المحلية في مجال تحصيل الضريبة والجباية المحلية و دعم الاستثمارات المحلية للمساهمة في تحصيل الضرائب لصالح المجالس الشعبية المحلية ، والعمل على القامة ترسانة قانونية فعلية تضبط الاستقلالية المالية للإدارة المحلية من التحصيل الجبائي و الضريبي .[2]

ثانيا: إصلاح المجالس الشعبية المحلية

---

[1] احمد بلجيلالي ، إشكالية عجز ميزانية البلديات – دراسة تقييمية للبلديات ، جيلالي بن عامر ،سيدي على ملال ، قرطوفة بولاية تيارت "، رسالة ماجستير ،(جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2010/2009 ، ص ص 212،213.

[2] نورالدين يوسفي ، مرجع سابق ، ص ص 158-159

إلزامية إعادة النظر في نظام المجالس الشعبية الولائية والبلدية من حيث الحجم بحيث يكون عدد أعضاء المجالس بالشكل الكافي لتأدية العمل المطلوب ما يضمن تحقيق التوازن بين الكفاءات الإدارية والسياسية.

من حيث تشكيل المجالس حيث في هذا المجال يمكن القول ان أسلوب الانتخاب المباشر هو الاختيار الامثل لرئيس واعضاء المجالس الشعبية ، واعطاء المواطنين حق اختيار ممثليهم بإرادتهم الحرة .

بالإضافة إلى مدة العضوية في المجالس المحلية وذلك بالإلزامية تحديد مدة كافية لتمكين المجلس من الاستقرار اللازم واداء الخدمة من تخطيط المشروعات ومتابعتها وتنفيذها والاشراف عليها.

لا يمكن للأعضاء المنتخبين أداء مهامهم بشكل جيد إلا إذا تقاضوا التعويضات المالية الكافية مقابل أعمالهم اليومية ويتم ذلك من خلال تقرير رواتب شهرية لهم لحثهم على التفرغ للعمل وضمان عدم عزوفهم على الخدمة بدلا من المنحة التي تقدم حاليا.

ترقية شروط الترشح للمجالس المحلية وذلك بتحسين شروط الواجب توفرها في المترشح من مؤهلات العلمية والخبرة المهنية لضمان ارتقاء بمستوى المجالس المحلية.[1]

ثانيا: من حيث اصلاح التنظيم الإداري للمجالس المحلية: إعادة تشكيل هياكل التنظيم الاداري على اسس وتبسيط العمل و الاجراءات التنظيمية بالإضافة الى انشاء اجهزة لمتابعة ومراقبة تنفيذ المشاريع التي تتابعها المجالس الشعبية المحلية ، مع تطبيق اساليب ادارية حديثة تمكنها من تحسين انتاجية الخدمات.[2]

ثالثا: إصلاح التعداد البشري : من خلال تحسين القدرة على جذب الكفاءات الادارية و تكوين المتواصل الموظفين على مختلف المستجدات المتعلقة بالإدارة كالتطبيقيات، مع مراعاة مستوى الاجور ووضع حوافز مادية ومعنوية للموظفين، بالإضافة إلى وضع

[1] نورالدين يوسفي، مرجع سابق ، ص 160

[2] المرجع نفسه ، ص 161

مخططات توجيهية لتكوين المدراء و الرؤساء والعاملين في الادارة المحلية وتحفيزهم للارتقاء إلى مستوى المهام التي فرضتها العصرنة و الحكومة الالكترونية.[1]

رابعا: من حيث اصلاح العلاقة بين المركزية والادارة المحليـة: و تتمثل في التوسيع

في صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة لتشمل كافة الشؤون السكان المحليين ،مساعدة الادارة المحلية من خلال ربط خطط التنمية المحلية بخطط التنمية الوطنية، بالإضافة الى تقليص حدة الرقابة المفروضة على اعضاء المجالس المنتخبة.

خامسا: تحسين الإجراءات القانونية والتنظيمية : من خلال توضيح المهام للمجالس المحلية وشروط ممارستها وتدخلها وضمان الاستقلالية المالية لها باعتبارها جماعة قاعدية يسمح لها بالتصرف في شتى الميادين ، وتحسين قدرة الإدارة المحلية في التسيير والتحكم في النفقات وإعداد اطر الميزانيات الجديدة لصالح الجماعات المحلية أخذا بعين الاعتبار تكاليف نفقاتها وبرامجها ونشاطاتها.[2]

المطلب الثاني: عصرنة الادارة المحلية

تعتبر عصرنة الإدارة المحلية استجابة فورية لتحديات العصر الحالي فهي المدرسة الأحدث في الإدارة نتيجة التطورات التكنولوجية التي أدت إلى التحول من الأساليب القديمة إلى الأساليب الحديثة –الالكترونية – من خلال تبني المنظومة للأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها الكترونيا وعبر الشبكات، وسنتطرق من خلال هذا المطلب تكريس لإدارة الالكترونية .

الفرع الأول: ترقية نظام الادارة المحلية عن طريق تكريس الإدارة الالكترونية

وفي ذلك اتجهت الادارة المحلية في الجزائر الى تبني استخدام احدث الاساليب الادارية و التوجه نحو تفعيل تطبيق الادارة الالكترونية من خلال تسطير برنامج لمواكبة عصر التقنية الرقمية وهذا ما سيساهم بارتقاء بأداء ورفع كفاءة الموارد البشرية في الادارة

[1] نورالدين يوسفي ، مرجع سابق ، ص 158

[2] بن حدة فروحات ، مرجع سابق ، ص78

المحلية ، كما سيؤدي الى تحسن في جودة الخدمات للمواطنين وعليه فان تجسيد عصرنة الادارة بتكريس الادارة الالكترونية من شانه ان يخفف الاجراءات في تقديم الخدمات .

وهذا ما جاء على لسان المدير العام السابق للعصرنة والوثائق والارشيف بوزارة الجماعات المحلية السيد عبد الرزاق هني خلال يوم دراسي خصص لمتابعة تطبيق انظمة عصرنة الوثائق وبحضور مدراء الادارة العامة والاتصالات لمختلف الولايات ، ان الجهات المعنية قد شرعت في اقتناء تطبيقات خاصة واجهزة لتربط بالشبكة الوطنية للأنترنت لتسهيل استخراج وثائق الحالة المدنية الكترونيا .

ويهدف هذا البرنامج لضمان الفعالية في تقديم الخدمات للمواطن واتاحتها للجميع بتسهيل وتبسيط الاجراءات الادارية التي يسعى منة خلالها الحصول على وثائق والمعلومات ، بالإضافة إلى تخفيف الإجراءات وتقريب الادارة من المواطن من حيث استحداث سجل وطني الكتروني للحالة المدنية على مستوى التراب الوطني مما يمكن الفرد من استخراج الوثائق من أي بلدية كانت دون التنقل لبلدية الميلاد كما كان سائدا.

تحسين الخدمات و التخفيف من حدة البيروقراطية وتسهيل امور المواطن كالاستغناء عن عملية التصديق على الوثائق [1] ، وتضمن البرنامج عدة محاور تتعلق بضرورة ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للإدارات المحلية لتحسين وترقية العلاقة بينها وبين المواطن ويمكن ابراز هذه المحاور على النحو الاتي :[2]

1-الحالة المدنية :اصدار بطاقة التعريف الوطنية و رخصة السياقة البيومتريين، وجواز السفر البيومتري ، إصدار شهادات الميلاد S12 ، شهادة ميلاد 12 ، عقد الزواج، بطاقة

[1] انظر للموقع الالكتروني http://intreur.gov.dz/default-aspx?ing=ar ، اطلع عليه يوم 2021/06/25، على الساعة 20:00سا.

[2] حماش صبرينة ، واقع الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية،(بلدية الابيار لسنة 2015/2011)، مذكرة ماستر ، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،سنة 2015/2014،ص ص 63،62،61.

الاقامة، كل هذه الوثائق يتم استخراجها الكترونيا لتبسيط وتخفيف الاجراءات الادارية ومحاربة البيروقراطية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بهدف الخدمة العمومية .

وفي هذا الصدد ومواصلة لتجسيد استراتيجية عصرنة قطاع الإدارة المحلية وتحسين الخدمة العمومية من خلال تخفيف الإجراءات فانه تم إطلاق خدمة الشباك عن بعد الذي يتيح للمواطن إيداع مختلف الملفات ذات الصلة بصلاحيات الإدارة المحلية عبر الأرضية الرقمية وضعت لهذا الشأن ، الأمر الذي من شانه ان يخفف عن المصالح الإدارة الإجراءات الإدارية و تجنيب المواطن العبء التنقل فضلا عن تحسين جودة الخدمة و تجسيد الادارة الالكترونية بصفة ملموسة عبر التخلي عن المعاملات الورقية تدريجيا ، مما يحقق هدف ترشيد النفقات لمختلف الإدارات في هذا المجال.

ولعل من أهم الملفات المدرج إعدادها الكترونيا على مستوى المنصة الالكترونية في البلدية نجد: طلب السكن ريفي ، طلب تصحيح بيانات الحالة المدنية، تحديد موعد إبرام عقد زواج ، شهادة التعمير ، شهادة التقسيم، طلب رخصة بناء او رخصة بناء تعديليه ، طلب رخصة الهدم ،رخصة التجزئة، شهادة الاستغلال ، شهادة المطابقة ، شهادة تقدم الأشغال ،رخصة ترميم وتهيئة ، شهادة تحديد المسافة ، شهادة إثبات السكن، شهادة الحيازة طلب تجديد هيئة تنفيذية للجمعية بلدية، طلب تعديل قانون أساسي للجمعية بلدية، طلب رخصة تركيب لوحة ترقيم

اما الملفات المودعة على مستوى الولاية في الشباك عن بعد نجد طلب رخصة استغلال مؤسسات التسلية والترفيه، طلب رخصة ممارسة مهنة كاتب عمومي، طلب الترخيص لتنظيم اجتماع عمومي ، ، موعد لإبرام عقد زواج مختلط ...الخ.[1]

1- **الخدمات الاجتماعية:** وتعتبر نقلة نوعية في هذا المجال بإدخال الخدمة الالكترونية للتأمينات الاجتماعية التي تسمح بالـتعرف على هوية المؤمن اجتماعيا وذوي الحقوق من

[1] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، تاريخ الاطلاع 2021/06/25، على الساعة 22:00 سا، انظر الموقع http://intreur.gov.dz

خلال بطاقة الشفاء الالكترونية التي تسمح لصاحبها بالحصول على مستحقات التعويض.

3-خدمات البريد: من خلال بطاقة السحب الالكترونية يتمكن المواطن او الزبون من سحب النقود في أي شباك من أي موزع اوتوماتيكي عبر كامل القطر الجزائري ، لقد جاءت هذه البطاقة لتعوض الصك البريدي ومواكبة التطور التكنولوجي والعصرنة .

وانطلاقا من الانحرافات والتصرفات اللاأخلاقية ومظاهر الفساد الإداري كالرشوة المحسوبية، ، التسيب، البطء في تقديم الخدمات، الروتين...الخ تظهر لنا أهمية عصرنة الجهاز الاداري بصفة عامة و الادارة المحلية على وجه الخصوص حيث بات كخيار استراتيجي لابد منه لتحسين وتفعيل دور الادارة المحلية وتحقيق غايات المواطن .

الفرع الثاني: اشراك المواطن كأداة لترقية عمل الإدارة المحلية

لقد كرس المشرع الجزائري الديمقراطية التشاركية من خلال مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية من خلال القانون 11-10 المتعلق بالبلدية ضمن المادة 13منه التي تنص "يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت الضرورة ان يستعين بصفة استشارية بكل مواطن محلي وكل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونيا ، الذي من شانه تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس او لجانه بحكم مؤهلاته أو طبيعة نشاطه."

من خلال نص المادة أعلاه تتضح فكرة اشتراك المواطن في الشؤون المحلية ومدى تحقيق الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، وان الغاية من تبني نظام الإدارة المحلية و تخفيف العبء على الهيئات المركزية في القيام مهامها وتخويل بعض الصلاحيات للهيئات محلية المتمثلة في الجماعات المحلية الولاية والبلدية حيث تقوم هذه الهيئات بإشراك المجتمع المدني لإدارة وتنظيم وحل مشاكلهم بأنفسهم وهذا الاشتراك يحقق مبدأ الديمقراطية والحكم السليم[1]

[1] عبد اللطيف الباري ، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية و العلاقات الدولية، سنة 2007/2006 ، ص 25

وتكمن أهمية مشاركة المواطن كأساس لتفعيل عمل الإدارة المحلية كوسيلة لتقليل التكلفة من خلال رفع جزء من أعباء المشاريع والبرامج والقيام بها بالمجهودات والتمويل الذاتيين، كما تعتبر مشاركة المجتمع المحلي كأحد المدخلات الأساسية لضمان التأييد الشعبي و السياسي للمشروعات من خلال تقريب وجهات النظر بين تطلعات المواطنين ومطالبهم للحكومة عن طريق ممثليهم النيابيين.

كما ان مشاركة المواطن المحلي تعد وسيلة لتحقيق فعالية المشروعات وتوظيف الموارد وتحقق تناسق بين العلاقات والتعاون بين مختلف المستويات بداية من المحليات وصولا الى الهيئات المركزية ، وتوظيف الامثل للمساعدات لصالح الأسر والمجتمعات المحتاجة من خلال قنوات تطوعية باعتبارها تشكل دعم كبير موجه لهذه الفئات .[1]

كما يكمن دور المواطن في نجاح عمل الإدارة المحلية من خلال المشاركة وتبني البرامج المسطرة من قبل الإدارة المحلية كالمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والقيام بعمليات التوعية و التحسيس و التشجير، بالإضافة إلى تقديم أراء واقتراحات تفيد صانعي السياسة ومتخذي القرارات في إيجاد حلول للقضايا المحلية المعقدة والشائكة.

يهدف نظام الديمقراطية التشاركية من خلال تحقيق الديمقراطية والمشاركة في الحياة السياسية ومقاومة المركزية و كل عمل يعد إساءة في استعمال السلطة الحكومية.[2]

كما يشارك المواطن في تعزيز التنمية المجتمعية وافراز قيادات مقتنعة بمبدأ الديمقراطية ونشر ثقافة حضارية على أساس المجتمع المدني منفتح على الديمقراطية التشاركية، ونبذ الصراعات والبحث عن الحلول بالتعاون والحوار ، والمشاركة في الرقابة اليومية للأداء الحكومي[3]

---

[1] زهير رجراج ، التنمية المحلية في الجزائر وافاقها ، اطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة 2013/2012، ص 50

[2] نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة ، حالة الجزائر 2009/1989، رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،سنة 2010/2009 ، ص 36

[3] عبد اللطيف باري ، مرجع سابق ، ص 25

بعد دراستنا بتمعن لهذا الفصل، استنتجنا بأن الجماعات المحلية هي تلك الوحدات اللامركزية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية، و الاستقلال الاداري وتتميز الجماعات المحلية بكونها أقرب وحدة إدارية إلى المواطن مما يسمح لها بالاستماع لانشغالاته والعمل على تلبية حاجياته والأجل ذلك يجب عليها تكوين علاقة تشاركية تعاقدية بين المسؤول المحلي والمواطن.

وبالرغم من كل المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها الادارة المحلية إلا أنها اصطدمت بعوائق تنظيمية وتقنية وسياسية واقتصادي شلت نشاطها مع غياب وضعف الإمكانيات المالية والبشرية بالإضافة الى الرقابة الوصائية المفروضة عليها من طرف السلطات المركزية التي عرقلت سير نشاطها .

الا انه يمكن القول ان الادارة المحلية في الجزائر بدأت تخطو الخطوات الصحيحة نحو الامام من خلال استدراك نقائص و تجسيد تطوير الادارة وعصرنتها من خلال اصلاح الادارة المحلية بالاعتماد على نظام الادارة الالكترونية كما سبق واشرنا واستحداث مواقع الكترونية لتسهيل الاجراءات على المواطنين وتخفيفها على الادارة وهي نقاط ايجابية لتحسين عمل الادارة المحلية ، واسترجاع ثقة المواطن وحثه على المشاركة الايجابية في تسيير مصالحه .

الخـاتـمـة

بعد نهاية هذه الدراسة خلص لدينا أن نظام الإدارة المحلية ليس تنظيم فني إداري فقط بل هو إطار عاكس لرغبات المواطنين واهتماماتهم من خلال منحهم سلطة المشاركة في اتخاذ القرار المحلي ، بذلك فهو يعد رباط روحي مهم قبل ان يكون جزءا من هيكل إداري عام في الدولة باعتبار حاجات الأفراد ليست مادية فقط بل اجتماعية وثقافية ، إلا انه ورغم مكانته الا انه بالمقابل لا يقدم في الوقت الراهن حلولا سحرية جاهزة للمشكلات التي تواجها الجزائر على المستوى المحلي.

ونظام الإدارة المحلية هو نظام أملته الظروف التي مرت بها البلاد من أهمها زيادة أعباء الحكومة المركزية بشكل تعجز عن تنفيذها لوحدها ولأنه مظهر للديمقراطية و وتجسدت رغبة الدول للأخذ به لأنه يعد وسيلة عادلة لنهوض بالمجتمع بشكل متوازن ، لذا لجئت عدة دول ومن بينها الجزائر إلى تقسيم أقاليمها إلى مناطق جغرافية ووفرت لها إمكانيات التجانس السكاني والاقتصادي وخصتها باستقلال المالي والإداري ومنحتها الشخصية المعنوية .

وعلى الرغم من هذه الاختصاصات الممنوحة للإدارة المحلية إلا أنها نسبية لا يمكن تفعيلها بالشكل الكافي بسبب عدة معوقات لعل اهمها ضعف الجباية المحلية وعدم قدرتها على التحرر المالي لتلبية احتياجاتها المحلية ما ينعكس على تبعيتها للمركزية تحت سلطة الوصاية على جميع أعمالها ما يكرس نسبية الاستقلال الإداري والمالي .

بعد معالجتي وتحليلي لمختلف جوانب الموضوع من خلال هذين الفصلين توصلت إلى النتائج التالية :

يتيح أسلوب الإدارة المحلية للمواطنين المحليين فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال المنتخبين في المجالس الشعبية المحلية.

نظرة السلطة المركزية للإدارة المحلية نظرة أبوية من خلال تبني سياسة رقابية صارمة وشديدة تكبتها وتعيق تقدمها من خلال مراقبة أعمال المجالس المحلية ،وكذا تمتد الرقابة إلى أعضاء المجالس فرادا أو مجتمعين وتزداد حدة فيما تعلق بالجانب المالي ،

كون الإدارة المحلية تحتاج إلى الإعانات والدعم المالي من المصالح المركزية بسبب قلة التمويل المحلي ، هذا الدعم يكرس لسلطات المركزية التدخل لمراقبة الإعانات التي خصصتها.

تعزيز الديمقراطية ، بحيث يجب ان توفير كل الآليات القانونية و العملية التي من شانها تجسيد مبدأ مشاركة المواطن المحلي باعتباره ركنا أساسيا في الإدارة المحلية .

التخفيف من حدة الوصاية على الإدارة المحلية بالشكل الذي يحررها أكثر في إدارتها للشؤون المحلية وذلك من خلال تحديد أعمال المجالس المنتخبة التي تخضع للمصادقة بحيث تكون هذه المصادقة الاستثناء وليس الأصل.

اكبر مشكل تعاني منه الإدارة المحلية في الجزائر والذي يجعلها تتخبط في لمشاكل هو ضعف مالية الادارة المحلية وعدم تناسب مع المهام المناط بها مع سيطرة المركزية تماما على التسيير المالي في اطار الرقابة واللجوء إلى تدابير سطحية لا تلامس جوهر المشاكل التي تتعرض لها الإدارة المحلية .

ضعف التسيير و الإدارة في الجانب المحلي مرده نوعية التأطير البشري ومؤهلاته من المستخدمين و المنتخبين ، تداعيات معاناة الإدارة المحلية بسبب سيطرة البيروقراطية والمحسوبية اللتان تأثران على مستوى الخدمات .

من خلال هذه النتائج يمكن اقتراح بعض الحلول التي من شأنها ترقية وتفعيل نظام الإدارة المحلية في الجزائر :

تكوين المنتخبين المحليين في مجال الصفقات العمومية والتسيير المحلي وتشديد الرقابة المالية على الادارات وردع كل اشكال الفساد الاداري المحلي و محاربة البيروقراطية وتمكين المواطنين من التسيير عن طريق تفعيل الديمقراطية التشاركية بنصوص قانونية وتنظيمية اكثر فاعلية.

لتفعيل الإدارة المحلية من الضروري دعمها بمجلس استشاري يتكون من اهل الخبرة ومختصين مرتبطين بمراكز البحث والجامعات لإيجاد حلول ناجعة للمشكلات المحلية، كذلك لابد من إصلاح شامل لنظام الانتخابي ،بداية من الحد التدريجي من سطوة الإدارة على كل مفاصل العملية الانتخابية وعن كل ما يؤثر في نزاهتها و مصداقيه نتائجها وغل

يد الادارة في التدخل لتعيين رؤساء المجالس الشعبية البلدية والولاية بما يضمن حيادها، مع التوجه لاختيار الولاة بطريق يضمن الكفاءة وحسن الإدارة

كما يتوجب اللجوء إلى الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات – كما هو سائد حاليا– بناءا على التعديل لجديد للقانون الانتخابات الجديد الذي منح صلاحيات إجراءها وتنظيمها للسلطة المستقلة للانتخابات، بعيدا عن تدخل الادارة .

توعية المواطنين بضرورة المشاركة السياسية في إدارة شؤونهم المحلية وترك المقاطعة لأنها لا تخدم فكرة تحقيق أمالهم في الرقي و الازدهار.

حتى تتمكن وتنجح الإدارة المحلية في تأدية دورها وتحقيق أهدافها لابد من توفر بعض العوامل كالدعم السياسي للمنتخبين ودعم المنهج اللامركزي سلوكيا وسيكولوجيا إضافة إلى الدعم المالي والبشري.

العمل على تنمية الموارد المالية الذاتية للإدارة المحلية بتخصيص الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلي للسلطات المحلية ،على أن يفسح لها مجال أوسع عند إعداد الميزانية المحلية وان تكون الإعانات الحكومية على درجة من المرونة بحيث تسمح لها بتلبية احتياجاتها العاجلة ، وتشجعها على بذل قصارى جهدها ، لذا يجب تطبيق قوانين مالية مرنة على المجالس الشعبية المحلية تتناسب والظروف المحلية .

الاهتمام بالعنصر البشري وتكوينه للمشاركة الفعالة من خلال تشجيع الأسلوب الديمقراطي وإتاحة الفرصة للعاملين للمساهمة في إدارة الشؤون المحلية ، وتغيير الحالة الذهنية للموظفين الذين يتصفون باللامبالاة والعزوف والحياد السلبي ذلك بتوسيع مشاركتهم في اتخاذ القرارات واطلاعهم على كل ما يجري من تعديلات وتغييرات تنظيمية مما يسمح أن تكون لم فاعلية في المشاركة في ترقية وتطوير الإدارة المحلية.

قـــائـــمـــة
الـمـراجـع

اولا: الكتب

1-حسين مصطفى، الادارة المحلية المقارنة ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،سنة 1980

2- محمد العربي سعودي ، المؤسسات المحلية في الجزائر (الولاية، البلدية) ، 1516-1962 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2012

3-مسعود شيهوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية و الولاية في الجزائر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون سنة

4-محمد بعلي ، القانون الإداري للنشاط الإداري ،الجزائر ، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع سنة 2002

5-صفوان المبيضين ، حسين الطروانة ، توفيق عبد الهادي ، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية ، الأردن ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، سنة 2011

ثانيا: الاطروحات والرسائل

أ-اطروحات الدكتوراه

1- الشيخ سعيدي، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية ،اطروحة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بلعباس ، سنة 2007

2- محمد حشمون ،مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية "دراسة على المجالس بلدية قسنطينة" ، أطروحة دكتورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، سنة 2011/2010

3- خيضر خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، سنة 2011/2010.

4- زهير رجراج ، التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق ، اطروحة دكتورة ، جامعة الجزائر03 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة 2013/2012

ب- رسائل الماجستير

1- عبد الحميد بن عيشة ، المبادئ العامة للتنظيم الاداري وتطبيقاتها في الادارة المحلية الجزائرية ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، سنة 2001/2000

2- لمير عبد القادر ، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية – دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار ،مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،سنة 2004/2003

3- عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الادارة المحلية ،رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ، سنة 2004-2005

4- عبد الله ولد السيد احمد فل، دور الادارة المحلية في تسيير الخدمات العامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، سنة 2006/2005

5- عبد اللطيف الباري ، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية و العلاقات الدولية، سنة 2007/2006

6- صالح ساكري ،المعوقات التنظيمية واثرها على فعالية الجماعات المحلية، رسالة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية ،سنة 2008/2007

7- عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، مذكرة ماجستير، جامعة خنشلة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2008.

8- عبد الرحمان صديني، التنمية المحلية للبلديات الجزائرية-دراسة احصائية تحليلية للوضعية المالية في الفترة الممتدة من 1995 الى 1999 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام ،سنة 2008

9- كريم يرقي ، دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية ، رسالة ماجستير ، جامعة يحي فارس ، المدية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة 2010/ 2009

10- نورالدين يوسفي ، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، دراسة تقييمية للفترة 2008/2000 ، دراسة حالة ولاية البويرة ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، سنة 2010/2009

11- احمد بلجيلالي ، إشكالية عجز ميزانية البلديات – دراسة تقييمية للبلديات ، جيلالي بن عامر ،سيدي على ملال ، قرطوفة بولاية تيارت "، رسالة ماجستير ،(جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2010/2009.

12- نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة ، حالة الجزائر 2009/1989، رسالة ماجستير ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،سنة 2010/2009

13- عبد الناصر صالحي، الجماعات الاقليمية بين الاستقلالية والتبعية ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، بن عكنون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2010

14- محمد ناصري مشري، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،سنة 2011/2010

15- اعراج سليمان ،دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين سنتي 2000و2010 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2011

16- عبد القادر حسين ، الحكم الراشد وإشكالية التنمية ، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2012/2011

17- باديس بن حدة ، الاتجاهات الحديثة لتطوير الادارة المحلية في الوطن العربي (دراسة مقارنة لنماذج المختارة)، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2012/2011

18- سهام شباب ، اشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية (دراسة تطبيقية : حالة بلدية جيجل)، رسالة ماجستير ،جامعة ابي بكر ،تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية و والتجارية وعلوم التسيير ،سنة 2012

19- حمادو سليمة ، إصلاح الجماعات المحلية في الجزائر كخيار استراتيجي ،رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2012

20- محمد علي ، مدى فعالية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الاداري الجزائري ،مذكرة ماجستير في قانون الادارة المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان ، سنة 2012

21- ابتسام عيمور ، نظام الوصاية الادارية ودورها في ديناميكية الاقليم ، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة ماجستير ، جامعة قسنطينة 1 ، كلية الحقوق ، سنة 2013/2012

22- احمد سي يوسف ، اللامركزية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، سنة 2013

23- بن عبد الحق فوزي، دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية – دراسة حالة مجلس الشعبي الولائي لولاية بجاية، سنة2012/2007 ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 03 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،سنة 2014/2013

ت-مذكرات الماستر

1- بوكعباش نوال ، تأثير الموارد البشرية على تنمية الادرة المحلية في الجزائر ، دراسة حالة ولاية جيجل ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، سنة .2011

2- عتيقة الجديدي، ادارة الجماعات المحلية في الجزائر، -بلدية بسكرة نموذجا- ، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،سنة 2013

3- محسن يخلف ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر ،جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،سنة 2014/2013

4- دلال بري ، الاستقلال المالي للبلدية ، مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماستر ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم الحقوق ، سنة 2014/2013

5-حماش صبرينة ، واقع الإدارة الالكترونية في الإدارة المحلية الجزائرية،(بلدية الابيار لسنة 2015/2011)، مذكرة ماستر ، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،سنة 2015/2014

6- عبد الوهاب غزالي ، التنمية المحلية في ولاية بلعباس ، مذكرة نهاية الدراسة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، الجزائر ، الإدارة المحلية ، سنة 2006

ثالثا: المجلات العملية

1- ناجي عبد النور ، نحو تفعيل دور الادارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة ،جامعة عنابة، مجلة الجامعة ، العدد 03، سنة 2013

2- رابح سرير عبد الله ، المجالس المحلية كأداة للتنمية المحلية ، مجلة الفكر ، العدد 07، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، سنة 2011

3- بوعمران عادل ،استقلالية الجماعات المحلية ، مجلة المعارف، العدد 08 ،جوان 2010.

4- الامين شريط ، الديمقراطية التشاركية: الاسس الافاق ، مجلة الوسيط ، العدد 06 ، منشورات وزارة العلاقات مع البرلمان ، الجزائر ، سنة 2010

5- بوحنية قوي ، فساد المجالس المنتخبة ومصالح الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة الديمقراطية، العدد 03 ، سنة 2010.

6- محمد محمود طعامنة ،البلديات والمحليات في ظل الادوار الجديدة للحكومة ، القاهرة ، مجلة المنظمة العربية للتنمية الادارية ، العدد الاول ،سنة2009

7- مرغاد لخضر ، الايرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 7 ، سنة 2005.

8- شوقي جباري وبسمة عولمي ،"تعبة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد02 ، جوان 2005

9- سعيدي الشيخ ، التنظيم الاداري المحلي ،المجلة الالكترونية للدراسات والابحاث القانونية ،جامعة سعيدة، بدون سنة.

رابعا : الندوات والملتقيات

1- شعبان فرج ،"مداخلة بعنوان استراتيجية التنمية المحلية من مدخل تمكين الادارة المحلية في اطار الحكم الراشد "، ملتقى الوطني الرابع، جامعة يحيى فارس، المدية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 10-11 مارس2010 .

2- علي زيان ومحند وعمر ، نظرة حول المالية العمومية المحلية ،ندوة فكرية حول: مدى تكييف نظام الادارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة ، منشورات مجلس الامة ، الجزائر، سنة 2002.

3- الطيب ماتلو، مكانة المالية المحلية في اصلاحات الدولة ، ندوة فكرية حول : مدى تكيف نظام الادارة المحلية مع الحقائق الوطنية الجديدة ، منشورات مجلس الامة ، الجزائر ، سنة 2002

خامسا: المنشورات والقوانين

1-القانون رقم 90-09 ،المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، المؤرخ في 05 جويلية 1989 ، الجريدة الرسمية ،العدد 27 المؤرخة في 05 جويلية 1989.

2- القانون 12-07 ، المتعلق بالولاية ، المؤرخ في 21 فيفري 2012 ، الجريدة الرسمية ، العدد12، الصادرة بتاريخ 29 فيفري2012

3- القانون 11-10 ، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان2011 ، الجريدة الرسمية ، العدد37، الصادرة بتاريخ 03 جويلية 2011

4- القانون رقم 09-84 ، المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد ،المؤرخ في 1984/02/04 ، الجريدة الرسمية ،العدد 06 المؤرخة في 1984/02/07

5- الأمر رقم (67-24) ،المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 1967/01/18 ،الجريدة الرسمية، العدد 06 ،المؤرخة في 1967/01/18.

6- الأمر رقم (68-38) ،المتعلق بالولاية، المؤرخ في 1969/05/23 ،الجريدة الرسمية، العدد 44 ،المؤرخة في 1967/05/23.

7- المرسوم الرئاسي رقم 92-44 ، المتعلق بإعلان حالة الطوارئ ، المؤرخ في 09 فيفري1992 ، الجريدة الرسمية، العدد 10 ،المؤرخة في 09 فيفري 1992.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- اعراج سليمان ، دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة ، الاطلاع في يوم 2021-06-19 على الساعة 21:00. dspace.univ.biskra.dz

2- الرئاسة تستحدث وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية ، في الموقع الالكتروني ، ،اطلع عليه بتاريخ 2021/06/21 ، على الساعة 17:00 سا ،انظر للموقع : ww.elbilad.net/détail? Id=3900

3- انظر للموقع الالكتروني http://intreur.gov.dz/default-aspx?ing=ar ، اطلع عليه يوم 2021/06/25، على الساعة 20:00سا

4- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، تاريخ الاطلاع 2021/06/25، على الساعة 22:00 سا، انظر الموقع http://intreur.gov.dz

الـفـهـرس

	الـمـوضـــوع	الصفحة
الـبـسـمـلـة	.....	
الشكر و التقدير	.....	
الاهـــــداء	.....	
مـــقـــدمـــة	.....	02
الفصل الاول: ماهية الادارة المحلية		
تـمـهـيـد		08
المبحث الاول	ماهية الادارة المحلية	09
المطلب الاول	مفهوم الادارة المحلية.....	09
الـفـرع الاول	تعريف الادارة المحلية	10
الـفـرع الثاني	نشأة وتطور نظام الادارة المحلية.....	11
المطلب الثاني	خصائص واهداف نظام الادارة المحلية.....	19
الـفـرع الاول	خصائص الادارة المحلية	19
الـفـرع الثاني	اهداف نظام الادارة المحلية	22
المبحث الثاني	مستويات ووظائف الادارة المحلية	25
المطلب الاول	مستويات الادارة المحلية.....	25
الـفـرع الاول	نظام الولاية	25
الـفـرع الثاني	نظام البلدية	27
المطلب الثاني	وظائف ومهام الادارة المحلية.....	28
الـفـرع الاول	وظائف الادارة المحلية	29
الـفـرع الثاني	مهام الادارة المحلية.....	29
خلاصة الفصل.....		36

الفصل الثاني: مقومات نظام الادارة المحلية وسبل نجاحه ومعوقاته في الجزائر		
تـمــهـيـــد		38
المبحث الاول	مقومات وعوامل نجاح الجماعات المحلية و معوقاتها	39
المطلب الاول	مقومات نظام الادارة المحلية وعوامل نجاحه	39
الـفــرع الاول	مقومات الادارة المحلية	39
الـفــرع الثاني	عـوامل نجاح نظام الإدارة المحلية	43
المطلب الثاني	معوقات نظام الادارة المحلية	47
الـفــرع الاول	المعوقات الإدارية– تنظيمية و تقنية–	47
الـفــرع الثاني	معوقات الادارة المحلية على المستوى الاقتصادي و السياسي	49
المبحث الثاني	إصلاح و عصرنة الادارة المحلية في الجزائر	52
المطلب الاول	اصلاح الادارة المحلية في الجزائر	52
الـفــرع الاول	إعادة تأهيل الإدارة المحلية في الجزائر	52
الـفــرع الثاني	اسباب اصلاح الادارة المحلية و اهدافه	53
الفرع الـثـالـث	اليات ومواطن اصلاح الادارة المحلية	55
المطلب الثاني	عصرنة الادارة المحلية	59
الـفــرع الاول	ترقية نظام الادارة المحلية عن طريق تكريس الإدارة الالكترونية	59
الـفــرع الثاني	اشراك المواطن كأداة لترقية عمل الإدارة المحلية	62
خلاصة الفصل		64
الـخــاتــمـــة		66
قـائـمـة المراجع		70
الـــفـــهـــرس		79